

الجلسة، وترتيب الأسئلة الموجهة لقطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة في آخر الجلسة.

وعليه، سيصبح ترتيب القطاعات الحكومية في جلسة الأسئلة الشفهية ليومه الثلاثاء 8 يوليو 2025، كالآتي:

أولاً: وزارة النقل واللوجستيك؛

ثانياً: الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان؛

ثالثاً: وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة.

كما توصلت الرئاسة بمراسلة من منسق مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، يلتمس من خلالها تأجيل سؤال المجموعة الموجه لقطاع النقل واللوجستيك حول "الاكتظاظ بشبايك التذاكر بمحطات القطار" إلى جلسة لاحقة.

وأخيراً، سنكون على موعد مباشرة بعد نهاية هذه الجلسة، مع جلسة عامة تشريعية تخصص للدراسة والتصويت على:

- مشروع قانون تنظيمي رقم 09.25 بتغيير وتتميم القانون التنظيمي رقم 106.13 المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة؛

- مشروع قانون رقم 02.23 يتعلق بالمسطرة المدنية (في إطار قراءة ثانية)؛

- مشروع قانون رقم 03.23 بتغيير وتتميم القانون رقم 22.01 المتعلق بالمسطرة الجنائية.

شكراً السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيد الأمين.

نستهل جدول أعمال هذه الجلسة، بالسؤال الأول الموجه لقطاع النقل واللوجستيك وموضوعه "دعم المقاولات العاملة في مجال النقل".

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية لطرح السؤال.

السي صبحي، تفضلوا.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أضحى النقل الطرقي رافعة أساسية في الاقتصاد الوطني ومساهما في توفير فرص الشغل، وموازية مع ذلك، لا يجادل أحد في الدور الهام والكبير الذي تلعبه المقاولات العاملة في مجال النقل، سواء من حيث توفير الخدمات للمواطنين وبالجودة المطلوبة، أو من حيث ضمان استدامة حركة السلع

محضر الجلسة رقم 231

التاريخ: الثلاثاء 12 محرم 1447 هـ (8 يوليو 2025 م).

الرئاسة: المستشار السيد حسن حداد، النائب الرابع لرئيس مجلس المستشارين.

التوقيت: ثلاث ساعات وأربع عشرة دقيقة، ابتداء من الساعة الثالثة والدقيقة السادسة بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة الأسئلة الشفهية.

المستشار السيد حسن حداد، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

عملاً بأحكام الفصل 100 من الدستور، ووفقاً لمقتضيات النظام الداخلي لمجلس المستشارين، يخصص المجلس هذه الجلسة لأسئلة السيدات والسادة المستشارين وأجوبة الحكومة عليهما.

وقبل الشروع في تناول الأسئلة الشفهية المدرجة في جدول الأعمال، أعطي الكلمة للسيد الأمين لإطلاع المجلس على ما جد من مراسلات وإعلانات.

الكلمة للسيد الأمين، فليفضل مشكوراً.

المستشار السيد عبد الرحمان وافي، أمين المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً السيد الرئيس.

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

تقدم السيدات والسادة أعضاء المجلس، من الفترة الممتدة من 1 يوليو 2025 إلى تاريخه، بمجموعة من الأسئلة موزعة كالآتي:

- عدد الأسئلة الشفهية: 54 سؤالاً شفهياً؛

- عدد الأسئلة الكتابية: 28 سؤالاً كتابياً.

- وتوصل المجلس من الحكومة خلال نفس الفترة بـ 26 جواباً كتابياً.

وتوصلت الرئاسة من الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان بمراسلة يلتمس من خلالها ترتيب الأسئلة الموجهة لقطاع النقل واللوجستيك في بداية

شكرا السيد الوزير المحترم.

ونود أن نتقدم لكم بالشكر على المعطيات المهمة وكذلك نؤيدكم على الشجاعة ديالكم في الإصلاح الداخلي ديال وزارة النقل، وما بغيناش تكون هاذي البداية باقي الخدمة للقدام، وكذلك نؤكد لكم بالفعل بأن قطاع النقل واللوجستيك أخذ مكانا محوريا في هذه الحكومة الحالية، نظرا لتعدد المشاريع الإستراتيجية التي أطلقها، والتي منحت بلدنا موقعا تنافسيا على مستوى تطوير النقل الجوي ورفع عدد الرحلات الجوية وتحديث أسطول النقل الطرقي وتعزيز النقل السككي بقطارات البراق، والتي من المنتظر أن تشهد توسعا وتمديدا للخطوط الرابطة بين المدن في إطار العرس الرياضي العالمي الذي يستعد له المغرب بكل إرادة وجدية.

وهذا ما يتطلب منكم، السيد الوزير المحترم، اتخاذ جملة من التدابير لمعالجة هذه الوضعية التي تساهم في تقليص هوامش الأرباح وزيادة التكاليف، خاصة في ظل الرهانات التي وضعها المغرب في أفق 2025 و2030، والتي تتطلب من شركات النقل تطوير أنشطتها نحو الأفضل والاستمرار في تقديم خدمات نقل ذات جودة توازي الطفرة السياحية الحالية والمستقبلية، وتعمل على تفادي أي اضطراب في سلسلة الإمدادات وشحن البضائع والسلع.

ونحن في الفريق الاستقلالي، السيد الوزير المحترم، وإذ نثمن الجهود التي تبذلونها منذ توليكم تدبير هذا القطاع، وندعوكم السيد الوزير إلى إعادة النظر في سياسة الدعم الموجه للشركات العاملة في مجال النقل، بما يحافظ على استقرارها ويكفل للمهنيين الحماية اقتصاديا واجتماعيا. وشكرا السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

السيد الرئيس،

بالفعل، السيد المستشار المحترم، تشتغل الوزارة كما قلت، إضافة إلى الإجراءات التي ناقشتها معكم، هناك تنزيل مجموعة من الإجراءات البنوية والمهيكلية، وبتنسيق مباشر مع المهنيين.

كما تعرفون بأنه جميع الاجتاعات التي كانت مع المهنيين تناخدها بعين الاعتبار في إطار الإنصات لشريك في واحد الإطار ديمقراطي شفاف التي كنشوفو كيفاش نزيدو من الفعالية ديال المنظومة ديال النقل مع هاذ الشركاء. بطبيعة الحال مراجعة شروط الولوج إلى المهنة ودفاتر التحملات التي تكلمنا فيها بشكل جديد وتحديد التعرفة المرجعية لنقل البضائع لحساب الغير وتسريع رقمنة الخدمات الخاصة بالقطاع، بالخصوص السيد المستشار عرفتمو بأنه الآن غادين باش ما ييقاش النقل خصو يمشي لا للمركز الإقليمي ولا الجهوي ولا الوطني باش ياخذ ذيك الورقة عندو ف (l'application) غادي ياخذها، ويقدر يمشي فالطريق بدون اللجوء إلى الوزارة.

كسلسلة مهمة في الاقتصاد الوطني، غير أن الارتفاع الذي يشهده قطاع المحروقات بات يجد من نشاط الشركات الناقلة ويضغط على توازنها المالي، بل يهددها بأزمة قد تسير بها نحو الإفلاس، جراء التكلفة الثقيلة لفاتورة الكازوال.

لذا، السيد الوزير المحترم، نسائلكم عن التدابير المتخذة من أجل إنقاذ هذا القطاع من الإفلاس. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة للسيد الوزير للإجابة على هذا السؤال.

السيد عبد الصمد قبوح، وزير النقل واللوجستيك:

السيد الرئيس المحترم،

بغيت باش نشكر من خلالكم السيدات والسادة المستشارين ديال الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية على وضع هاذ السؤال المهم، والذي يتعلق بمجالات دعم المقاولات العاملة في مجال النقل.

بالفعل، السيد المستشار المحترم، أقرت الحكومة سنة 2022 دعما استثنائيا، وذلك لفائدة مهنيي قطاع النقل ببلادنا، يراد منه تقوية صمود المقاولات الثقيلة للحد من آثار وارتفاع أئمة المحروقات على تكلفة النقل الطرقي وضمان استمرارية الحركة الاقتصادية والاجتماعية وتفادي أي اضطرابات بالمنظومة الثقيلة، وهو إجراء استثنائي بالخصوص عقب تداعيات كورونا، حيث تم صرف ما يناهز من 3.5 الملايير ديال الدرهم بـ 16 حصة مالية.

وللإشارة، فقد فعلت الوزارة برامج أخرى السيد المستشار، أذكر منها بالخصوص الأنشطة.. يعني برنامج اللي كيم تجديد الحظيرة يعني ديال الشاحنات، كذلك البرنامج اللي كيم أنشطة النقل الطرقي للبضائع والنقل بالعالم القروي، وكذلك مركبات الإغاثة، وكذلك "برنامج الحافلة الآمنة" الخاص بالنقل العمومي للمسافرين عبر الحافلات، وذلك بتخصيص من الفترة 2024-2026 لبرنامج يناهز 400 مليون ديال الدرهم، أي 40 مليار سنتيم سنويا اللي من خلاله كيشمل إعادة التجديد ديال الحظيرة، وذلك بتكسير الشاحنات المتهالكة وتعويضها بشاحنات جديدة، ذلك يدخل في إطار دعم منظومة النقل عموما. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد صبحي في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد صبحي:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثاني موضوعه "النقل الطرقي الجماعي للأشخاص بالعالم القروي".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم السؤال.

السيد المرابط الحمار.

المستشار السيد الحمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

عن الإجراءات المتخذة لإصلاح قطاع النقل الطرقي الجماعي للأشخاص بالعالم القروي، نسألكم السيد الوزير المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيد الرئيس.

بغيت باش نشكر الفريق ديال الأصالة والمعاصرة على وضع هذا السؤال المهم واللي كيتعلق بإشكالية النقل الطرقي والجماعي للأشخاص بالعالم القروي. كما تعلمون، السيد المستشار المحترم، بأنه المسألة ديال النقل داخل العالم القروي عشرات الآلاف يوميا تنقل مواطنين، وبطبيعة الحال النقل داخل العالم القروي - حسب رأيي - المتواضع ينقسم إلى قسمين: هناك العالم القروي يعني ضواحي المدن وهناك العالم الجبلي، لأنه الصعوبة ديال التنقل فالعالم الجبلي ليست هي ديال النقل القروي.

بطبيعة الحال، نحن نواكب هذه الدينامية لأنه كنعبرو بأنه هي الوسيلة الأكثر استعمالا من طرف ساكنة العالم القروي، كنجتمع اللجان الإقليمية اللي كيتأسسوها السادة العمال بحضور جميع المصالح وكنعطى هاذ الرخص، كتمشي للمصادقة في وزارة النقل، كان هاذ الرخص كانوا كيقاوا لأشهر وأشهر.

الآن التزمت هنا فهاذ القبة المحترمة أمامكم بأنه غادي يكون المعالجة ديال هاذ الملفات على أبعده تقدير في أسبوع، إلى حد الآن عاجنا ما يقرب من 1389 ملفا خلال هاذ الاجتماعات، وما عمر شي ملف فات أسبوع، كان قبل كيبقي 6 أشهر، وذلك إيماننا منا كوزارة بأنه التسريع ديال العملية ديال منح هذه الرخص لطالبها في مختلف أقاليم المملكة وكذلك للتفكير مع المهنيين في إطار الاجتماعات اللي جمعنا معهم في إيجاد صيغة جديدة للتسريع.

وفي انتظار واحد الدراسة ديال النقل والتنقل في العالم القروي اللي غتخرج من بعد واحد الشهرين غتعتطينا تصور جديد اللي بطبيعة الحال غنجيو نعرضه عليكم، في إطار تحسين الخدمات ديال النقل في العالم القروي. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيد المرابط الحمار في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحمار المرابط:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير المحترم على ما قدمتموه من معطيات شاملة ومهمة حول هذا الموضوع، الذي يهم ساكنة العالم القروي والجبلي كما ذكرتم، خاصة لمساهمته بشكل كبير وفعال في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفي فك كذلك العزلة على ساكنة الأقاليم والمناطق، خاصة البعيدة والنائية.

وهذه مناسبة، نثمن خلالها الجهود التي تبذلها وزارتم في تأهيل وتنظيم النقل الطرقي الجماعي، لما له من دور أساسي ومحوري في تسهيل تنقل المواطنين وتعزيز دينامية الاقتصاد الوطني، إلا أن وضعيته، السيد الوزير المحترم، هاذ القطاع بالوسط القروي والمناطق النائية يعاني خصاضا بنويا حادا، لا يساير حاجيات الساكنة ولا يلي طلبها في التنقل، مما فسح المجال أمام تزايد ظاهرة النقل السري، خاصة ولاسيما في المناطق والطرقت والمسالك التي لا تتوفر على نقل عمومي، ومعلوم أن هذا النقل الذي تنعدم فيه شروط السلامة يعرض حياة الأشخاص للخطر.

السيد الوزير المحترم،

في هذا الصدد، يتعين اتخاذ المزيد من الإجراءات بشراكة مع المهنيين ومع وزارة الداخلية، كما ذكرتم، من أن تسرع عقد اللجان الإقليمية التي يتأسسها السادة العمال لإصدار رخص النقل المزدوج والبث فيها.

وكما ذكرتم بأن هذه المدة أصبحت الآن لا تتعدى أسبوعا وهذا شي جد مهم، وكذلك مراقبة طرق استغلال هذه الرخص، مع العمل على توزيعها بشكل عادل وشامل لكافة التراب الوطني وعدم الاكتفاء بتفعيل الخطوط المرشحة فقط.

السيد الوزير المحترم،

كما ندعو إلى منح النقل السري الأولوية في الاستفادة من تنظيم هذا القطاع والحد من الفوضى التي تسيء إلى صورة بلادنا التي تستعد، كما تعلمون، لاستضافة تظاهرات كبرى، مع العمل على إحداث خطوط نقل منتظمة ترتبط بين الدواوير والمراكز القروية والأسواق الأسبوعية والمرافق الحيوية والتعامل بسرعة مع طلبات تمديد الرخص وتغيير المسار، التي يقدمها السائقون المهنيون لسنوات ولا يتلقون ردا عليها، رغما على أنه الآن فيه تحسن جد مهم كما ذكرتم.

يطيب لي أن أذكر فقط إلى جانب ذلك بضرورة تسريع تنزيل البرنامج الوطني للنقل القروي، الذي تم الإعلان عنه في أكثر من مناسبة، وكذلك نطالب بتشجيع التعاونيات المحلية على الاستثمار في النقل القروي، عبر دعم لوجستيكي وتمويل وتبسيط المساطر.

وشكرا لكم السيد الرئيس المحترم.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير في دقائق.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

بالفعل، السيد المستشار المحترم، هناك عدد من الإجراءات التي عملتها الوزارة التي تتوكلها هاذ النقل المهم والتي كإدي واحد الدور مهم.

فقط للتوضيح، بأنه المسألة ديال (la mise à niveau) ولا ديال (la régularisation) راه الفئة التي خصها تستافد وهي هاذوك التي تينقلو تيعملو النقل السري، لأنه هوما التي عندهم الأسبقية، لأنه هذا راه ماشي المفهوم ديال (l'agrément) أو لا كسائر وسائل النقل الأخرى.

وبطبيعة الحال الوزارة تعامل مع طبيعة الحال التي عندهم هاذ الرخص، إحداث منحة لتجديد مركبات النقل العمومي للأشخاص بالعالم القروي التي تتفوق 15 سنة ممكن أنه يجيبها، ومن بعد تدوز في اللجنة تمشي (la casse) يعني التاكسير، ويمكن ياخذ عليها منحة ديال 29 مليون، 290 مليون سنتيم، و180 ألف درهم بالنسبة للمركبات التي تيفوق العمر ديالها 15 سنة ويقبل عن 20 سنة 160 ألف درهم.

تمت هناك عدد من الإجراءات...

شكرا السيد الرئيس.

أعترن.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الثالث موضوعه "الاحتفاظ بشبابيك التذاكر بمحطات القطاع"، تم تأجيله بطلب من أصحابه.

السؤال الرابع موضوعه "مشاكل قطاع النقل الطرقي للبضائع".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب لتقديم السؤال.

السي محمد عموري.

المستشار السيد محمد عموري:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

عن قطاع النقل الطرقي للبضائع، نساثلكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير، في إطار الإجابة على السؤال.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيد المستشار المحترم.

من خلالكم أريد أن أشكر فريق الاتحاد العام لمقاومات المغرب على وضع هذا السؤال، التي نعتبروه مهم، وبطبيعة الحال الاتحاد العام ككثريك فيما يخص الميدان ديال النقل، كان عدد من الاجتماعات مع الفاعلين المنضوين تحت الاتحاد العام لإيجاد عدد من الحلول لتجاوز المشاكل الهيكلية التي تيعرفها القطاع وتسريع بطبيعة الحال وتيرة إصلاحه وتأهيله لمواجهة التحديات المستقبلية ومقاومة الأزمات المتعلقة بالتقلبات الاقتصادية.

وتفعيلا لالتزامات الوزارة اتجاه المهنيين، فتم ابتداء من فاتح يونيو 2025 الشروع في تفعيل حزمة جديدة من الخدمات عبر النظام المعلوماتي للخدمات عن بعد، وهاذي واحد المسألة التي جديدة التي كتخص استصدار وسحب بطاقة الترخيص الخاصة بالمركبات ديال النقل الطرقي للبضائع لحساب الغير دون حاجة التنقل إلى الوزارة أو إلى المندوبية الإقليمية أو لا إلى الجهة.

الآن، أصبح من المقولة من المكتب ديالها أو لا السائق بالهاتف الذي ديالو كيطلب شارجي هاذيك (l'application) والوزارة كتعطيه (l'autorisation) لاستعمال هاذك الخط دون اللجوء.. لأنه إيماننا من الوزارة بأنه ذاك العدد ديال الوقت التي كتضيعو الشركة في التنقل لأخذ هاذيك الورقة بطريقة (manuelle) انتهى هذا العصر.

نحن نواكب طبيعة الحال التقالين، ونستجيب إلى طلباتهم، إضافة إلى:

✓ إعداد مشروع مرسوم لمراجعة شروط الولوج إلى المهنة؛
✓ كذلك إحداث بوابة إلكترونية للعمل على تسوية وضعية المركبات ذات نفس الصنف التي يتراوح وزنها الإجمالي بين 3.5 طن و19 طن؛

✓ مراجعة وتبسيط وملاءمة نموذج بيان الشحن ورقمته مع تفعيله تدريجيا، هذا بالاتفاق معهم؛

✓ وبطبيعة الحال إنجاز دراسة لتحديد التكلفة المرجعية لنقل البضائع ديال (l'indexation) التي طالب بها واحد العدد ديال الفاعلين في الميدان ديال النقل، ونحن نستجيب إليها؛

✓ فتح ورش التعديلات المتعلقة بمدونة السير على الطرق استنادا على مطالب المهنيين؛

✓ مواصلة برنامج تجديد وتكسير حظيرة النقل الطرقي برسم سنة 2024\2025\2026 عبر منصة إلكترونية خاصة بالبرنامج، تضمن الشفافية والديمقراطية والوضوح التام؛

✓ مواصلة العمل على رقمنة مجموعة من الخدمات المقدمة بقطاع النقل الطرقي للبضائع ونزع الصفة المادية عنها، حيث بلغت حصيلة العمل

مقتنعين كذلك بأن الإرادة السياسية قائمة والمهنيون مستعدون للانخراط، وما نحتاجه فقط هو تسريع وتيرة التنزيل وإعطاء نفس جديد لهذا الورش الوطني.

موقعنا نحن كممثلين للقطاعات للمقاولات الوطنية، يلزمنا كذلك بأن نسهم بفعالية في بناء حلول عملية تستجيب لتحديات الواقع، وترتقي بطموحات هذا القطاع الحيوي.

السيد الوزير،

نحن في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، نمد أيدنا للعمل المشترك بروح المسؤولية والثقة، ونتطلع لبلورة مقاربة تشاركية تدمج المهنيين في اتخاذ القرار، وتضمن تقاطع السياسات العمومية وتفتح المجال أمام الاستثمار والتكوين والتجديد.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال الخامس موضوعه "إشكالية نقل العمال الزراعيين وحماية أرواحهم".

الكلمة للسيد الحسن نازهي من مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لتقديم السؤال.

المستشار السيد الحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

عن إشكالية نقل العمال الزراعيين، نسألكم السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد المستشار المحترم.

ومن خلالكم أريد أن أشكر السيدات والسادة المستشارين عن مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل حول وضعهم هذا السؤال المهم.

كما تعلمون، السيد المستشار المحترم، ممارسة نشاط النقل العمومي هو مؤطر وخاضع لضوابط وشروط محددة بموجب النصوص القانونية والتنظيمية الجاري بها العمل، أتكلّم على المنظومة ديال النقل ككل، والتي كبروم إلى توفير عرض لائق على مختلف أنواعه، يلبي حاجيات النقل ويراعي ضبان شروط الراحة والسلامة للنقل.

وفي هذا الباب، فإن معالجة إشكالية نقل العاملات والعمال الفلاحين، باعتباره نقل جماعي للأشخاص، يمكن أن يتم، أولا، بواسطة النقل العمومي الجماعي للأشخاص أو النقل للمستخدمين للحساب الخاص أو نقل

بهذا النظام ما يلي:

عدد المقاولات المسجلة بالمنصة الرقمية 22.888 مقالة ثقيلة، بنسبة 55% وهذا رقم يبين مدى الانخراط ديال المقاولات المهيكلة، وكذلك هذا البرنامج مدى الفعالية ديالو، وبطبيعة الحال حظيرة مركبات هاذ المقاولات اللي انتقلت لـ 92.000 مركبة، يعني شاحنة، أي بنسبة 72% من إجمالي حظيرة المركبات المرخص لها. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد عموري في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد عموري:

تنشكر السيد الرئيس.

شكرا السيد الوزير على التفاعل ديالكم وكذلك على المعطيات اللي قدمتها والتي تعكس الوعي ديال الوزارة ديالكم السيد الوزير بأهمية هذا القطاع الحيوي في الدينامية الاقتصادية اللي تتعرفها بلادنا.

بالفعل المغرب قطع أشواط مهمة في تطوير بنيته التحتية، وبلادنا تتوفر اليوم على مؤهلات كبيرة تجعلها مؤهلة لتكون منصة لوجيستية إقليمية، لكن ما يخفناش عليكم السيد الوزير أن منظومة النقل الطرقي للبضائع ما تزال في حاجة إلى نفس إصلاح إضافي، فتمتو بمجموعة من التدابير اللي قلتنو لنا السيد الوزير، لكن مازالين تنترجوا إصلاح إضافي وتعبئة جمعية أقوى، حتى تتمكن جميعا من رفع التحديات وتحويلها إلى فرص.

السيد الوزير،

ما ننقله اليوم هو صوت المهنيين وصوت المقاولات الوطنية التي ترى في هذا القطاع مجالا واعدا، لكنها تصطدم بعض الأحيان بعدد من العراقيل اليومية:

أولا: هيمنة القطاع غير المهيكل، وما يرافقها من منافسة غير متكافئة تضر بالمقاولات الملتزمة وتعطل جهود التنظيم والاستثمار؛

ثانيا: تقادم نسبة كبيرة من أسطول الشاحنات، حيث تتجاوز 40% من المركبات عمر 20 سنة، مما يؤثر على السلامة والبيئة وجودة الخدمات؛

ثالثا: غياب آليات تمويل عملية لتجديد الحظيرة، وخاصة لفائدة المقاولات الصغرى والمتوسطة التي تشكل العمود الفقري للنسيج الوطني؛

رابعا: ضعف التنسيق في التوزيع الحضري والميل الأخير، مما يؤدي إلى كثرة الرحلات وزيادة الكلفة واستهلاك زائد للوقود؛

خامسا: الحاجة إلى تعزيز البنية التحتية الداعمة للقطاع: باحات استراحة مؤمنة، محاور جمهوية ومراكز تجميع لوجيستية.

لكن، الجميل في هاذ الملف السيد الوزير هو أن الحلول موجودة، واحنا

الإمكانيات أو ضغوطات أرباب الضيعات الكبرى؛
- غياب أي إطار تشريعي ينظم نقل اليد العاملة الفلاحية.

السيد الوزير،

كيف يمكن للحكومة أن تتحدث عن الجيل الأخضر والعدالة المجالية وتسمح باستعمال هذا النقل للعنصر البشري؟
كيف تقبل الحكومة على صرف مليار على دعم الإنتاج والتصدير وتغض الطرف عن ظروف نقل أولئك الذين ينتجون ويصدرون؟
لذا، نؤكد على ربط دعم العمل العمومي الفلاحي باحترام شروط العمل اللائق وعلى رأسها النقل بطبيعة الحال.

نحن أمام فراغ قانوني، السيد الوزير، صارخ، إذ لا يتضمن قانون النقل أي مقتضى صريح يفرض شروطا خاصة بنقل العمال الزراعيين أمام المعاناة الجماعية المتكررة لهذه الفئة.

في الختام، السيد الوزير، إن استمرار هذه اللامبالاة هو وصمة عار في جبين السياسات العمومية ومؤشر واضح على اختلاف مفهوم التنمية في شقها الاجتماعي، العاملات والعمال الزراعيين ليسوا مجرد أرقام إنتاج، بل مواطنون لهم كرامة يجب صونها، وحياة يجب حمايتها.
إن السكوت عن هذه الممارسات لم يعد ممكنا لأن كرامة العامل والعاملة الفلاحية ليست موضوع صدقة أو إحسان، بل حق دستوري وقانوني يجب أن يضمن ويحاسب عليه من يخرقه.
شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.
السيد الوزير مزال عندك شي 30 ثانية.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيد الرئيس.
بالفعل، هاذ الظاهرة هي ليست جديدة السيد المستشار المحترم.
بطبيعة الحال نحن كوزارة النقل واللوجستيك مقيدون بطبيعة الحال بموجب القانون 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق.
بطبيعة الحال كسائر الحرف، هناك يا إما النقل اللي كيكون مضمون من طرف أرباب المعامل ولا المصانع ولا الفنادق ولا الضيعات، يا إما كيكون نقل تابع ليه، يا إما كيكون نقل لحساب الغير.
أنا كنتكلم عموما على هاذ الظاهرة اللي بطبيعة الحال كنتشغلو بجديفة مع السيد وزير الفلاحة، وتمت اجتماعات على مستوى عدة جهات مع السادة الولاة والسادة العمال فالمناطق اللي فيها هاذ الإشكالية للبحث على ضمان نقل يتاشى مع متطلبات وبطبيعة الحال اللي كيتطلب استثمارات في ذلك الميدان.
شكرا.

المستخدمين لحساب الغير، حيث أن الترسنة القانونية المنظمة لهذه الخدمات ببلادنا تشكل إطارا ملائما لنقل هذه الفئة، مما يراعي خصوصيتها الاجتماعية ويضمن كرامتها وسلامتها خلال النقل.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذه المركبات تخضع على غرار جميع المركبات الخاضعة للتسجيل والمخصصة للنقل الجماعي للأشخاص لعملية المراقبة التقنية كل 6 أشهر، بهدف التحقق من أنها في حالة جيدة للسير ولا يشوبها أي عيب أو خلل ميكانيكي وأن أجهزتها سلامة تشغل بصفة عادية ومزودة باللوازم الضرورية، وتستجيب بطبيعة الحال للشروط المنصوص عليها في القانون رقم 52.05 المتعلق بمدونة السير ونصوصه التطبيقية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة للسيد الحسن نازهي في إطار التعقيب.

المستشار السيد الحسن نازهي:

شكرا السيد الرئيس.

أندخل باسم مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل لأدق ناقوس الخطر وأثير مجددا واحدة من أشنع مظاهر الحيف الاجتماعي التي تطال فئة واسعة من العاملات والعمال الزراعيين ببلادنا.

ملف مأساوي يتكرر ويتعلق بظروف النقل في مختلف مناطق المغرب، خاصة في الأحواض الفلاحية الكبرى بسوس، الغرب، دكالة، اللوكوس رغم ما تم الترويج له في الخطاب الحكومي من الالتزام بتحسين أوضاع العمال في القطاع الفلاحي، فإن هناك حالات واقعية توثق هذا الوضع المرفوض.
أعطي بعض الأمثلة: غير في سنة 2025 ما غنتناكرش على 2024،
2023 ... إلخ.

2025، 5 حوادث خطيرة:

- أولا، حادثة 17 فبراير ببيوكري: 5 عاملات مصابات؛
 - حادثة 14-18 مارس بآيت عميرة إصابات متفاوتة لـ 10 عمال؛
 - حادثة 23 يونيو بجاعة سيدي بوسحاب والتي أسفرت عن إصابة 19 شخص بينهم حالة حرجة؛
 - ثم حادثة 27 يونيو بالفقيه بن صالح: 11 مصاب.
- كل هذه الوقائع تؤكد وجود نمط من الاستهتار بأرواح العمال عبر استخدام مركبات مخصصة للبضائع (Transit et Pick-up)... إلخ، بدل حافلات مؤمنة؛
- اكتظاظ غير إنساني داخل وسائل النقل؛
 - غياب التأمينات ضد الحوادث؛
 - استغلال مقاولات المناولة التي تتصل من المسؤولية القانونية، مع تغاضي مفتشية الشغل على مراقبة هذا القطاع بسبب ضعف

اليوم، قايمن بهاذ المسألة إضافة إلى عدد من.. مثلا (les bicyclettes électriques) اللي ظهرو حتى هي ظاهرة، هاذي 10 سنين ما كانتش، ولكن الحكومة واخذ المسؤولية ديالها باش تتماشى لضبط ومواكبة الترسانة القانونية لضبط كيفية السير ديال هاذ المركبات الجديدة، اللي فرضها العصر بغيناها ولا كرهاها، ولكن لازم ما تكون عندها واحد الترسانة قانونية كيف إمكانية ضبط المخالفات، المعايير ديالها، شحال (la vitesse) ديالها واش تدير (casque)، واش تدير الجيلي، كيفاش كتمشى بالليل، كيفاش كتمشى بالنهار، إضافة إلى منع الساعات، مثلا من قبل سائق هاذ المركبات، لأنه هذا اللي كيركب ف (la trottinette) راه ما غاديش يسمع (le klaxon) إيلا كان.. إذن غادي يكون بطبيعة الحال، فالقانون الجديد، أنه مراقب يعني.. إلزامية سائقي هذه المركبة التنقل الشخصي بمحرك بوضع خودة باش خصو (l'obligation de mettre un casque)، علاوة على مجموعة من المقتضيات المتعلقة بقواعد السير، على غرار تلك التي تسري على الدراجات النارية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيدة المستشارة المحترمة في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة هند الغزالي:

شكرا السيد الوزير على هاذ المعطيات اللي تفضلتو بتقديمها اليوم، ما هي إلا دليل على المجهودات الكبيرة اللي كتبذلها هاذ الحكومة للنهوض بهاذ القطاع الحيوي، من خلال مباشرة مجموعة من الإصلاحات الهامة، ومن بينها مدونة السير اللي لازم ما تواكب التحولات الكبيرة اللي كتعرفها بلادنا. لكننا متفقين، السيد الوزير، بأن الالتزام بقوانين المرور، الأساس ديالها هو الجانب الأخلاقي والشعور بالمسؤولية تجاه الآخر والسلامة ديالو، قبل ما يكون تجنب للغرامات والعقوبات.

وعلى هاذ الأساس، فالتقيد بقانون السير هو في حقيقة الأمر واجب وطني وأخلاقي وإنساني، وهو أحد مؤشرات المستوى الحضاري ديال الشعوب.

لكن للأسف، السيد الوزير، المشاهد اليومية لحركة السير فبلادنا، أصبحت تسائلنا جميعا بالنظر للخروقات اللا متناهية التي يتم تسجيلها خصوصا في أوقات الذروة، ناهيك عن الأرقام الصادمة لضحايا حوادث السير ببلادنا.

انتظارا كبيرة، السيد الوزير، فيما يتعلق بإصلاح مدونة السير، ونحن نؤكد على ضرورة توسيع المقاربة التشاركية في إعداد هذا الإصلاح التشريعي الهام، واليوم نغتنم هاذ الفرصة باش ناقشو معكم هاذ الموضوع قبل وضع مشروع القانون في المسطرة التشريعية من بينها هاذ المقترحات:

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال السادس موضوعه "إصلاح مدونة السير".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

هند الغزالي، تفضلي.

المستشارة السيدة هند الغزالي:

السيد الرئيس،

نسألكم السيد الوزير المحترم عن الإجراءات التي تعتمون اتخاذها لإصلاح مدونة السير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيدة المستشارة، ومن خلالكم أريد أن أشكر فريق التجمع الوطني للأحرار على وضع هاذ السؤال المهم، واللي كيهم ما هو الجديد لمواكبة طبيعة الحال مدونة السير.

كما كتعرفو المملكة عندها المدونة اللي كان القانون ديال السير، وبطبيعة الحال التماشي مع المتطلبات الجديدة والاستجابة للظواهر الاجتماعية الجديدة (les phénomènes de société) هاذي 15 عام ما كانتش (la trottinette)، هاذي 15 عام كان (delivery) يعني هاذ الشي ديال (delivery) بالمواطر كان قليل، وبطبيعة الحال هاذ الفئة كتعتبر من الفئات اللي أكثر هشاشة، نعطيكم مثلا مراكش كايين واحد (le pavillon) فالمستشفى ديال ابن طفيل كيتسموه (pavillon C90) لأنه أغلب الضحايا كلهم جاينين من هاذوك الشباب اللي بطبيعة الحال كي عملو (la livraison).

مع التفاعل مع هذه الظواهر، كان لي الشرف قدمت أسبوعين أمام المجلس الحكومي مشروع ديال مرسوم اللي فيه إضافة إلى تعريف مفهوم المركبة، التنقل الشخصي بمحرك أو (la trottinette)، التنصيص على تجهيز هذه المركبات بالأجهزة التالية: ضوء ينبعث منه بالليل، ضوء خلفي إلى آخره. اللي مهم فهاذ الشي كامل، وهو الآن ما كاينش شي قانون كيضبط (les trottinettes)، ولكن الحكومة عندها الجرأة باش قدمت هاذ المشروع ديال القانون اللي غادي يضبط بعدا كيفاش هاذ (la trottinette) فين غادي البلايص اللي غادي تمشي فيها، اللي ما غتمشاش فيها.

اليوم، ضابط شرطة ما عندوش كيفاش غادي يعمل بروصي لهاذ (la trottinette).

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.
السيد الوزير الكلمة لكم.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

من خلالكم أريد أن أشكر الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية على وضعها هذا السؤال المهم، اللي كيهم بطبيعة الحال تجويد خدمات المكتب الوطني للسكك الحديدية.

المكتب عمل على تطوير منظومة السير والصيانة والتكوين بهدف الرفع من جودة الخدمات، وغنعتيكم الرقم ديال 85.6% هي النسبة ديال الانتظام ديال (la régularité) ديال (les départs) وديال (les arrivées)، وهذا رقم مهم كيدل بأنه راه الصيانة لأنه لو ما كانت الصيانة ما غيكونش هاذ الرقم، غادي يكون أقل.

بطبيعة الحال البرنامج الكبير اللي هو تحت الرعاية الملكية السامية اللي تيمهد إلى تطوير المنظومة السككية في المملكة المغربية، الانتقال من الخطوط الحرارية اللي تتشتغل بالغازوال، ل (l'électricité) واللي غادي تشمل مئات ديال الكيلومترات، إضافة بطبيعة الحال إلى عدد من الإجراءات، سواء إمكانية شراء يعني التذاكر عن بعد لتفادي الاكتظاظ عند الشبايبك، لأنه هاذي مسألة معروفة، ولكن هناك تشجيع بطبيعة الحال للدخول سواء في تطبيق (ONCF Voyages) أو لا (www.oncf-voyages.ma) اللي ممكن يشرى منه التذاكر عوض الاكتظاظ أو لا المحجئي في وقت متأخر.

إضافة بطبيعة الحال إلى المشروع ديال القطار فائق السرعة اللي غادي يشمل عدد من المدن المغربية من طنجة إلى مراكش، عوض 6 ساعات و7 ساعات غادي يكون في ساعتين و45 دقيقة، وبطبيعة الحال طنجة - الرباط غادية تكون في أقل من ساعة والرباط المطار الجديد ديال محمد الخامس في 35 دقيقة، والمطار الجديد ديال مطار محمد الخامس مراكش في 55 دقيقة، في انتظار الانتهاء ديال الدراسة النهائية أو لا التطبيقية ديال ما بين مراكش وما بين أكادير، اللي بطبيعة الحال سوف تنقل الخدمات السككية في المغرب إلى المستوى العالمي.

وبطبيعة الحال، السادة والسيدات المستشارين اللي كيستعملو قطار البراق كيشوفو الجودة ديال الخدمات اللي بطبيعة الحال كاين برنامج كبير لتجهيز كل القطارات الجديدة بالأنترنت، بالتكييف، بجميع وسائل الراحة، وبطبيعة الحال هاذ البرنامج بادي الآن وغادي ينتهي إن شاء الله في سنة 2030.

■ أهمية العمل على توفير البنية التحتية المناسبة من طرق مجهزة بعلامات وإشارات مرور واضحة مع صيانة دورية للطرق وإصلاح الأضرار التي قد تؤثر على السلامة الطرقية؛

■ استخدام أوسع لتكنولوجيا المعلومات لتطوير أنظمة ذكية لإدارة حركة المرور والتقليص التدريجي لتدخل العنصر البشري في مراقبة مخالفات السير؛

■ استيعاب التطورات اللي تعرفها وسائل النقل اللي صبحت تتمتع بخصائص ميكانيكية آمنة، واللي ممكن أنها تتجاوز سرعتها 120 كيلومتر في الساعة في الطرق السيارة دون أن يشكل ذلك خطرا على السلامة الطرقية؛

■ استحضار لاتساع نطاق استخدام الدراجات النارية والهوائية والكهربائية مؤخرا (trottinettes)؛

■ كذلك مراعاة تجويد ظروف ممارسة السائقين المهنيين لعملهم ومراعاة خصوصيات قطاعهم، مع تأهيل وتقنين قطاع تعليم السياقة عبر الانخراط في منظومة التربية على السلامة الطرقية وإيلاء المزيد من الاهتمام بمدربي السياقة وتحسين وضعيتهم الاجتماعية دون إغفال ضرورة التكوين المستمر الإلزامي.

كما نطرح معكم في هذا التعقيب الإشكال المرتبط بتعزيز الضمانات القانونية الخاصة بالراجلين.

وفي الأخير، السيد الوزير، احنا في التجمع الوطني للأحرار ملتزمين دائما بتقديم الدعم لجميع البرامج والمشاريع الإصلاحية الحكومية، ولكم منا كامل الدعم لمعالجة نواقص مدونة السير.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السؤال السابع موضوعه "تجويد خدمات المكتب الوطني للسكك الحديدية".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

السي أبوبكر اعبيد، تفضلوا.

المستشار السيد أبوبكر اعبيد:

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

نسألكم السيد الوزير المحترم، حول الإجراءات المتخذة لتجويد خدمات المكتب الوطني للسكك الحديدية.

شكرا السيد المستشار.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد الرئيس للتعقيب.

المستشار السيد أبو بكر اعبيد:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السادة والسيدات المستشارين،

إننا في الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية نختلف معكم السيد الوزير، إذ نعبر عن احتجاجنا ورفضنا لمال تأهيل خدمات المكتب الوطني للسكك الحديدية من تدهور مقلق يعكس غياب الحكامة وتراجع جودة الخدمة العمومية المفترض أن تصون كرامة المواطنين.

ففي الأسابيع الأخيرة يعاني المسافرون من ظروف لا إنسانية بسبب موجة حر تجاوزت 45 درجة، حيث تعطلت أجهزة التكييف داخل القطارات وتحول العربات إلى أفران، بل توقفت بعض الرحلات في الخلاء دون تكييف أو تواصل، مما دفع الركاب إلى مغادرة القطارات في مشاهد مهيبة.

ومن الخطوط التي سجلت اضطرابات نذكر على سبيل المثال لا الحصر، الدار البيضاء - فاس، مراكش - الدار البيضاء، الدار البيضاء - وجدة، مراكش - فاس، آسفي - ابن جرير.

كما نلفت الانتباه بشكل خاص إلى ما تعيشه محطة آسفي من اختلالات، حيث يشهد الخط اليتيم الرابط بين اليوسفية ابن جرير وآسفي توقفات متكررة وطويلة دون إشعار، خاصة في الأيام شديدة الحر، كما سجلت أعطاب تقنية فجائية خارج المدار الحضري، تعزى إلى الحالة المهترئة للقطارات، مما اضطر المسافرين إلى الانتظار في ظروف قاسية ودفع تكاليف إضافية بسبب غياب البدائل، هذه الاضطرابات تمس بشكل مباشر بالتزامات المواطنين بين العمل والدراسة، وخصوصا لسكان آسفي والنواحي.

نتساءل معكم، السيد الوزير المحترم، عن مصير الاستثمارات المعلنه لتحديث الأسطول ومشروع سكة الحديد في المستقبل القريب، كما نسجل غياب آليات التتبع والاستجابة الفورية للأعطاب، فالسكك الحديدية تعكس مدى احترام الدولة وكرامة المواطن، فخرية التنقل حق مكفول دستوريا، ولا يمكن المساس بكرامة المواطنين والمواطنات الذين يعيشون المعاناة المتكررة، خصوصا مع حلول فصل الصيف والعطل.

لذا، نطالب بإجراءات عاجلة تشمل توضيحات للرأي العام بمراجعة منظومة الصيانة وتفعيل قنوات تواصل فعالة، مع فتح تحقيق حول الأعطاب المتكررة بالمحطات السالفة الذكر.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا الرئيس.

السيد الوزير ما بقاش لكم الوقت.

إذن نمر إلى السؤال الموالي، السؤال الثامن موضوعه "وضعية النقل البحري".

الكلمة للسيد كمال صبري من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

المستشار السيد كمال صبري:

السيد الرئيس المحترم،

شكرا السادة الوزراء.

السيدة الوزيرة،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

عن وضعية النقل البحري نسألكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيد الرئيس.

بغيت نشكر السيد المستشار، ومن خلاله فريق التجمع الوطني للأحرار لوضع هذا السؤال اللي كيم النقل البحري، ولو السيد المستشار سؤالكم عريض وطويل، ولكن سوف أحاول أن ألخص الإجابة في ما لدينا كاستراتيجية.

تنفيذا للتوجيهات الملكية السامية بالخصوص الخطاب الملكي التاريخي ديال 2023 بمناسبة المسيرة الخضراء، والتي دعا جلالته من خلاله إلى العمل على خلق أسطول بحري قوي تنافسي، وذلك لمواجهة التحديات الكبيرة التي تنتظر المملكة، وبالخصوص الافتتاح على ميناء الداخلة الأطلسي، (Nador West) وبطبيعة الحال تقوية عدد من الموانئ.

بطبيعة الحال وزارة النقل واللوجستيك قامت بطلب الدراسة اللي هي في أطوارها الأخيرة، واللي كهمم واللي شملت جميع الفاعلين في ميدان النقل البحري، واللي بطبيعة الحال منذ تعيينه من طرف جلالة الملك نصره الله وأيده، اخذت على عاتقها أن هاذ الدراسة تكون واحد لجنة قيادة (comité de pilotage) اللي فيها السادة الوزراء والقطاعات اللي عندهم صلة مباشرة مع النقل البحري، وزارة الفلاحة، وزارة التجارة والصناعة، وزارة الطاقة والمعادن، وزارة التجهيز والماء، بحكم أن عندها الوصاية ديال الموانئ، وزارة الداخلية، وزارة المالية، وزارة الاستثمار، وبطبيعة الحال كان اجتماعات مع

هاذ الوزارة بحيث أنه ولى التسريع ديال إخراج واحد المجموعة ديال الخدمات اللي كتقدموها للفاعلين في القطاع ديال النقل البري، فبعينا نفس الدينامية السيد الوزير تكون في النقل البحري. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة لكم السيد الوزير، في إطار الرد على التعقيب.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيد الرئيس.

بالفعل، السيد المستشار المحترم، فيما يخص عملية "مرحبا" اللي كتشرف عليها مؤسسة محمد الخامس للتضامن، الوزارة توابك بطبيعة الحال في الإطار التنظيمي، تم توفير 29 باخرة بطاقة استيعابية تصل إلى 500 ألف مسافر أسبوعيا و130 ألف سيارة موزعة كما جاء في ردمك على 13 خط بحري، وهو ما يعادل 7.5 مليون مسافر و2 مليون سيارة و7800 رحلة.

رجوعا إلى هذه الدراسة الي نعول عليها كثيرا، كإين الجانب ديال الاستغلال أو (l'exploitation) الي - لا محالة - التوسع اليوم المينائي الي كتشهدو المملكة حاليا ومستقبليا لازم يكون عندنا واحد الأسطول كما كان فالسبعينات راه كان عندنا أكثر من 90 باخرة اليوم عندنا 7.

بطبيعة الحال هناك ظروف، ولكن هناك توجه ملكي وهناك إرادة ديال الحكومة الي غادي تدعم هاذ المشروع، إن شاء الله، حتى يرى النور بإذن الله ويلعب الدور الاقتصادي الي غادي يتخلق عليه. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السؤال التاسع موضوعه "أهداف إستراتيجية مطارات 2030 بلادنا".

الكلمة لأحد المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

مولاي عبد الرحمان الدريسي.

تفضلوا السيد الرئيس.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين،

إخواني المستشارين،

على أي السيد الوزير السؤال دبالنا هو "أهداف إستراتيجية مطارات

2030".

كل الفاعلين فهاذ القطاع.

بطبيعة الحال كان عندنا اجتماع مع وزارة السيد وزير الفلاحة هاذي 3 الأسابيع الي حضرو له جميع الفيدراليات الممثلة للمنظومات التصديرية والاستيرادية والي اعطوا الآراء دياهم والي قريب باش نخرجو بهاذ الدراسة الي غادي تمشي في اتجاه تقوية الأسطول المغربي التنافسي، كما نادى به خطاب جلالة الملك.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السي كمال، في إطار التعقيب.

المستشار السيد كمال صبري:

شكرا السيد الوزير.

أولا، ما بعيناش تفوتنا الفرصة داخل حزب التجمع الوطني للأحرار باش نوهو بالعمل الي قمتو به تهيئنا لعملية مرحبا 2025 والي وضعتو رهن إشارة المستفيدين من هاذ العملية أكثر من 13 خط بحري، باش نضمنو التنقل ديال 7.5 مليون ديال الركاب، كذلك أكثر من 2 مليون ديال العربات، وهذا شيء مهم خلق واحد النوع من الراحة لدى الجالية المغربية وكذلك حتى المغاربة الي كيسافرو عبر هاذ المحطات.

الشيء الي هو مهم، السيد الوزير، هو فعلا كتنشركم على هاذ التوضيحات الي اعطيتو، بحيث أنه التوجهات ديال صاحب الجلالة الله ينصرو من خلال الخطاب الملكي للذكرى 48 للمسيرة الخضراء الي أعطى فعلا هاذ التوجه الي هو استراتيجي، التفكير في واحد الأسطول بحري تنافسي قوي، فكل ما نشاهده اليوم، السيد الوزير، هو ارتفاع ديال الحركة التجارية للمبادلات التجارية، واحد العدد اليوم ديال البواخر اليوم كلها الي كنتيب واحد السلع ولا الي كنتدي السلع من المغرب، ولسوء الحظ أن كلها باوخر أجنبية ما كتنقاوش كاع نهائيا العلم المغربي.

اليوم، كتنشوفو السيد الوزير واحد الدينامية كبيرة اقتصادية الي كتعرفها بلادنا من خلال واحد المجموعة ديال الأوراش المهيكلة، أوراش الي هي ببنوية، والي كلها كتقوم بالاستيراد ديال هاذ الآليات وديال هاذ المعدات.

فكنظن أنه اليوم بالاقتراب ديال كأس العالم غادي تكون عاود ثاني واحد الدينامية الي أكثر، فكنظن أن هاذي هي المناسبة لأنه اليوم جميع المهنيين ديال العاملين في القطاع ديال النقل البحري ولا الفاعلين الاقتصاديين كلهم كينتظرو المخرجات ديال هاذ الدراسة، لأنه اليوم أولا الصادرات المغربية متعلقة بالتوفر ديال البواخر الي كتعطيهم المكان يمكن لهم يصدرو المنتجات دياهم. رغم أنه كاين هاذ البواخر، ولكن ما كتعطاش الأولوية للمصنع المغربي أو لا المستثمر، الشركات المغربية، فاليوم ولى ملح أننا، السيد الوزير، باش نخرجو هاذ الدراسة لتفيد الوجود.

تكلمتو قبيلة وأهنتكم كذلك على هاذ الدينامية الجديدة الي خلقتو في

الأوقات غير هكذاك زايدة، ملي كنتجيو من واحد المطار داخل المطار وكمشيو لمطار آخر داخل المغرب وكناخذو نفس الطوابير اللي تيدوزو منها الإخوان اللي جاين من الخارج، وبالتالي كان إشكال كبير؛ هاذ الحمد لله هاذي مسألة اللي هي مهمة جدا واللي تحل المشكل ديالها.

هضرتو، السيد الوزير، على التاريخ ديال 2030، هاذ التاريخ ولى مجال إيلا احنا بالنسبة لنا مجال تخلق لنا واحد الإشكال السيد الوزير، وخصنا نتفاهو فيه، هاذ 2030 ولت محسوبة غير على واحد المناطق، ولكن المناطق الأخرى مجال إيلا ما بقيتوش مدخليتها في الحسابات ديالكم، تنهضرو على النقل ديال السكك الحديدية في نفس المناطق، وتنهضرو على النقل ديال البحري كذلك في نفس المناطق، تنجيو تنهضرو على المطارات، توسعة المطارات دابا كايئة واحد (la stratégie) كبيرة جدا، ولكن راه كايئة مطارات آخرين السيد الوزير، اللي انتوما ولجتوهم وعرفتوهم، وحتى هاذ المطارات اللي جاو في هاذ المناطق اللي هي نائية، بالأقلية يمكن لهم يحلو واحد المعضلة اللي هي حقيقية ديال السياحة.

راه تزجو منك، السيد الوزير، التدخل على التوسعة ديال هذا.. أنا غادي نعطيكم مثال ديال المطارات اللي تتولجو، المطار ديال ورزازات والمطار ديال الرشيدية والمطار ديال الناظور، المطار ديال تطوان، وبالتالي السيد الوزير اعطيونا واحد الصورة بأن راه التصور ديالكم راه ما بقاش محبوس غير فهاذ المناطق، راه ولينا نتحسو بأن (la stratégie) كلها ديال الحكومة ديال السادة الوزراء، راها مرتكرة في واحد المنطقة، وهذا إشكال كبير السيد الوزير، واحنا نتتساءلو عليه.

تتمنى من السيد الوزير أنه ياخذ بعين الاعتبار هاذ المسألة ديال العدالة المجالية، وأنت ابن العدالة المجالية السيد الوزير، ولا نحتاج باش أنا نعطيكم فيها الدروس أو لا تفكرك بها، أنت عارف أكثر مني هاذ المناطق.

ملي تنقولو زاكورة، السيد الوزير، المهم تنهضرو على 18 مليون ديال السائح احنا عندنا مشكل ديال الطرقات، ما عندنا لا سكك حديدية، حتى هاذ المسألة ديال الطائرات تنجيو حتى لـ 12 الليل السيد الوزير وانتوما عشتمو هاذ الإشكال هذا، تتحطك الطائرة في 1 الليل، بالله عليك واحد غادي لتتغير يبقى جالس تمايا، زعما كايئا واش ماشي حرام؟ على الأقل الربط ديال هاذ المطارات بواحد النقل ديال الحافلات، أو لا نازل في فاس وغادي يمشي للرشيدية، النقل دير غير الحافلات على الأقل باش نقولو باللي راه احنا كايئين في المخططات ديالكم.

السيد الوزير،

راه احنا كذلك مناطق اللي من الواجب أنكم تحطوها في المخططات ديالكم، ومناطق إيلا بغينا نبقاو هاذ الساكنة مازالة تعيش تمايا راه ما يمكنش تخرج من هاذ المخططات، تتمنى، السيد الوزير، أن المطار ديال ورزازات يحطى بهاذ النفس إن شاء الله هاذ (la stratégie) اللي تدارت في جميع

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار، ومن خلالكم أشكر الفريق الحركي على وضع هذا السؤال المهم.

كما سبق لي في هذه القبة المحترمة أعطيت المعالم الأولى لإستراتيجية 2030 والتي تتركز:

أولا، على تطوير البنيات التحتية؛

ثانيا، على تحسين تجربة الزبون، أولا مستعمل المطار اللي خصو التجربة ديالو فالمرور داخل المطار لما يصل بالطائرة أولا لما قبل ما يستقل الطائرة كبر فالمرور، خص التجربة ديالو تكون مريحة وفي أعلى المستويات ديال الاحترام.

بدينا بطبيعة الحال، واحد العدد ديال الإجراءات بشراكة مباشرة مع وزارة الداخلية، المديرية العامة للأمن الوطني، الدرك الملكي وذلك بإزالة هاذوك (les scanners)، إضافة إلى تسهيل وسلاسة المرور ديال الراكب، وكل هاذ الإجراءات إن شاء الله غادية تريد مستقبلا، لأنه الهدف وهو الانتقال من 38 مليون راكب (السعة اللي كايئة حاليا ديال المطارات ديال المملكة) تنتقل إلى 80 مليون في أفق سنة 2030.

بطبيعة الحال لمواجهة الطلب اللي كايين ليس فقط بمناسبة كأس العالم، ولكن ما بعد كأس العالم، هاذ الحكومة حيت جات كان 11 مليون سائح اللي كان، اليوم احتفلنا بـ 18 مليون سائح، وفي أفق 2035 راه غادي نوصلو إن شاء الله ما يفوق من 30 مليون سائح.

لذلك، المطارات عندها واحد الدور كبير فيما يخص الانسيابية وفيما يخص الجودة ديال المسار ديال الراكبين، لذلك هي في محط نصب أعيننا حتى نصل لذلك الهدف.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيد الرئيس، تفضلوا.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي:

أولا، السيد الوزير المحترم نشكركم على هاذ العمل اللي تدار فالطارات، خصوصا فالولوج ديال المسافرين داخل المطارات.

فعلا هذا كان إشكال كبير جدا، وكان الوعد ديالكم ووفيتو بالوعد ديالكم، وهذا يحسب لكم السيد الوزير، على اعتبار أنه كنا كناخذو الصفوف واحد

نسائلكم عن الحماية القانونية للفاحصين التقنيين؟
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيدة المستشارة، ومن خلالكم أريد أن أشكر فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب حول وضع هذا السؤال.

توفير الحماية القانونية للفاحص التقني كمدخل في إطار القانون 52.05 المتعلق بمدونة السير على الطرق، التي بطبيعة الحال بالموجب دبالو تعملوا ما يسمى بـ "مراكز الفحص التقني"، والمادة 281 و282 تحدد بوضوح واجب العون الفاحص بالتقيد بقواعد سير عملية للمراقبة التقنية.

بطبيعة الحال السيدة المستشارة العلاقة ما بين مالك المركز وما بين التقني أو غيره هي علاقة ما بين مشغل وبتبيعة الحال أجير، عموما هاذ الشيء كما كان بحال اللي كاين (super marché) بحال اللي كاين في (centre de visite) بحال اللي كاين في (l'hôtel) هذا هو القانون وانتوما أصحاب الفقه في هاذ الشيء.

لذلك كيبقى واحد العدد دبال المسائل وربما غنجيو لها في الشطر الثاني دبال السؤال دبالكم اللي كاين واحد العدد دبال المشاكل اللي احنا بطبيعة الحال غادي نتطرقو لها من بعد التعقيب دبالكم. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

شكرا على الأجوبة دبالكم، وبالتالي لا بد أن أؤكد، في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، على أنه هاذ الفئة اللي كنتكمو عليها اليوم هي ليست فقط منفذة لبعض الفحوصات التقنية، بل كنعترضو في الاتحاد العام للشغالين بالمغرب على أن هاذ الفئة هي دعامة أساسية غير مرئية بالنسبة للسلامة الطرقية، وبالتالي ضمان الاستقرار دبال هاذ الفئة وكذلك ضمان الحقوق دبالها هو من ضمان أو تطور السلامة الطرقية في بلادنا.

وبالتالي، السيد الوزير، نقف أمامكم اليوم باش نظرحو مجموعة دبال الإشكاليات اللي كيعانيو منها الفاحصين التقنيين، وكذلك بعض رؤساء المراكز بخصوص بعض الاعتقالات، خصوصا في السنوات الأخيرة بخصوص ما يسمى بـ "زورية الرقم التسلسلي"، وبالتالي السيد الوزير احنا دائما كنعقولو

المطارات.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير الكلمة لكم.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

السيد الرئيس،

السيد المستشار،

نكون معكم صريح، مطارات المدن اللي غادي تستقبل كأس العالم بطبيعة الحال عندها برنامج دبال التوسع دبال المطارات، لأنه إبلا ما توسعوش هذوك المطارات غادي يكون إشكال في (la gestion) دبال (les passagers) وهو ما: طنجة، الدار البيضاء، الرباط، مراكش، أكادير، اللي كما قلت غادي تنتقل من 34 إلى 80 مليون.

ولكن هناك مخطط وطني لتوسعة جميع المطارات، وماشي غير المطارات اللي تنتشغل، حتى الإمكانية دبال المطارات الجديدة، اللي بطبيعة الحال خص يكون الشرط الأساسي هو.. خص بأنه كاين تدفق وطلب دبال الخطوط لأنه الحساب ساهل، لما تيكون طلب دبال (les slots) دبال الطائرات (automatiquement) خص المطار يكون مجهز، وإلا غادي يكون المطار الحجم دبالو صغير، والسواح ولا الركاب غادي يكونو كبار.

ولكن كاين واحد العدد دبال الإجراءات، السيد المستشار، كما قلنا، الآن تدارو إجراءات لأنه كلشي لا عندك (le hub) دبال الدار البيضاء اللي دخل اللي جا من الخارج ولا من.. تدير ذوك الإجراءات الأمنية، يعني الطائرة اللي تتخرج بالليل تمشي لأكادير، الحسيمة، الداخلة، تطوان، طنجة، طانطان، طنجة، الناظور، بحيث تيوصل الراكب تيخرج عند (le bagage) دبالو ما بقاش تينقلب جوج مرات، فهاذي واحد المسألة اللي تتسهل التجربة دبال المرور دبال الراكب في ظروف حسنة. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نتنقل للسؤال العاشر موضوعه "الحماية القانونية للفاحص التقني".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب لتقديم السؤال.

السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

أحنا كمشيو على حسن النية، ولكن كاي واحد العدد ديال المراكز ديال المراقبة التقنية كنعلمو ليه المراقبين اللي تابعين لوزارة النقل كيوقفو أمام هذاك المركز ويخرجو شاحنات ويعاودو كيقلبوهم، من حيث كيلقاو (défaut) كيسدو ذاك المركز، ولكن واش غادي يحاسبو صاحب المركز أو لا التقني؟ لأنه اللي كنهنا احنا كوزارة هو السلامة ديال ذيك المركبة باش حيث كنعطيا ذيك الشهادة ممكن أن تهر وليدات المغاربة، تهر الراكين، ولكن من حيث كيكون ذاك التامر، اليوم كنبثو فواحد العدد ديال الإجراءات اللي ممكن توابك هاذ الشئ، لأنه الهدف فالأول وفي الأخير هو ضمان السلامة ديال اللي غادي يركبو فهاذيك الشاحنة ولا فهذاك الكار، لأنه قبل ما يكون قانون السير الجديد كانت المراكز ديال الوزارة هي اللي كتقوم بها، الآن تعطت تريفاتيزات (privatisé)، ولكن اللي كيقوم بهذاك الدور راه عندو مسؤولية.

بطبيعة الحال أنا متفق معكم، نحن نبث على كيفية حياية هاذ الفئة، ولكن مع ضمان السلامة ديال الركاب.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الحادي عشر، موضوعه "حقوق عمال قطاع النقل".
الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

السيدة المستشارة المحترمة، تفضلوا.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

ما هي التدابير الحكومية لحماية حقوق السائقين المهنيين؟
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيدة المستشارة.

في إطار عمل الحكومة على أجراة الورش الإستراتيجي المتعلق بتعميم الحماية الاجتماعية، تم تنزيل ورش التغطية الاجتماعية لفائدة السائقين المهنيين غير الأجراء من خلال صدور مرسومين خاصين بالسائقين الحاملين لبطاقة سائق مهني لسيارة الأجرة وباقي السائقين المهنيين.

كما تم في هذا الصدد إبرام اتفاقيتين ما بين وزارة النقل واللوجستيك والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، قصد التبادل الإلكتروني للمعلومات

على أنه اللي دار الذنب كيستاهل العقوبة، ولكن التساؤل ديالنا اليوم عن أي ذنب نتحدث؟ خصوصا وأن (le cahier de charges) أو دفتر التحملات كيتكلم على المطابقة البصرية ما بين الرقم التسلسلي اللي موجود في المركبة وكذلك البيانات اللي كايينين في (la carte grise)، عن أي ذنب السيد الوزير نتحدث كذلك وهاذ الفاحص التقني ما عندو حتى شي (outil) ما عندو حتى شي وسيلة، ما عندو حتى شي آلية باش يعرف واش هاذ الرقم التسلسلي موزر أو لا؟ خصوصا وأن الجريمة تطورت بشكل كبير.

اليوم كايينين (des rebots) اللي كيصاوبو هاذ الرقم التسلسلي بدقة كبيرة جدا يصعب على العين المجردة أنها تعرف واش الرقم التسلسلي موزر أو لا، وبالتالي السيد الوزير ما يمكنش نحملو هاذ الفاحصين التقنيين مسؤولية ما كايينين في الاختصاص ديالهم، وبالتالي المطلوب منكم، السيد الوزير، اليوم هو أنكم توضعو إطار قانوني منظم لهاذ المهنة، يعزز الحماية القانونية للفاحصين التقنيين.

من جهة أخرى، السيد الوزير، لا بد أن أسجل على أنه كايين ضعف في التكوين المستمر الحضور بالنسبة للفاحصين التقنيين، خصوصا وأن قطاع السيارات تطور بشكل كبير.

اليوم ما بقينا كيتكلمو غير على السيارات اللي كتمشي بـ (l'essence) أو لا بالغازوال، اليوم كايينين السيارات الكهربائية وبالتالي التساؤل ديالنا هو واش جميع المراكز فيها هذاك (le dispositif technique) الخاص بالأنظمة الكهربائية؟ واش هاذ الفاحصين التقنيين كيخضعو لتكوينات مستمرة في هاذ المجال؟ واش كتوفر الحماية ضد المخاطر بالنسبة للفاحصين التقنيين؟ وبالتالي هاذي كلها أسئلة كتنمناو، السيد الوزير، أنكم تاخذوها بعين الاعتبار.
وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة.

السيد الوزير.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

بالفعل هاذ المسألة اللي كهم هاذ الفئة ماشي بشكل كبير، ولكن بطبيعة الحال تمت هناك عدة حالات اللي كانت فيها متابعات قضائية من أجل الجرائم المتعلقة بعدم مراقبة الرقم التسلسلي أو (le numéro de châssis).

فهذا الإطار، راسلت الوزارة رئاسة النيابة العامة من أجل توضيح حدود والتزامات العون الفاحص التقني أثناء القيام بمهامه، وذلك في إطار المسؤولية المتعلقة بمراقبة رقم الإطار الحديدي كما هو مبين في الدليل.

وأنا لا أخفيكم، أنا منذ التعيين ديالي لقيت راسي أمام واحد الإشكال،

✓ إدماج القطاع غير المهيكل في المنظومة القانونية والاقتصادية الوطنية؛

✓ وضع حد لمعاناة السائقين جراء ازدواجية إجراءات المراقبة الجمركية بين أجهزة السكك الحديدية والمراقبة اليدوية ببعض النقاط الحدودية؛

✓ إصلاح نظام المأذونيات بما يحقق الإنصاف والعدالة ويقطع مع المحسوبية واقتصاد الربح؛

✓ إحداث صندوق دعم اجتماعي خاص بمهنيي النقل وحياتهم من التقلبات الاقتصادية والاجتماعية.

أما فيما يخص سائقي الشاحنات، فالمنتظر هو تشديد المراقبة على المحملة لما لها من آثار سلبية، سواء على مستوى المنافسة أو على مستوى البنية التحتية والسلامة الطرقية.

السيد الوزير،

إننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل، نشق في مجهوداتكم الهادفة إلى تحسين أوضاع مهنيي النقل باختلاف فئاتهم، ونأمل أن تولي وزاراتكم وغيرها من القطاعات الحكومية المتداخلة، الأهمية المطلوبة لتحقيق هذه المطالب، بما ينعكس إيجابا على أوضاع المهنيين وعلى جودة الخدمات التي يقدمونها. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

السيد الوزير، الكلمة لكم.

السيد وزير النقل واللوجستيك:

شكرا السيدة المستشارة.

بالفعل هاذ الفترة كما جاء في الشق الأول ديال الجواب ديالي بهم عدد من الوزارات، وبطبيعة الحال الجواب ديالو وهو دخول القانون 41.23 اللي بطبيعة الحال كيم الإلزامية ديال التغطية الصحية.

إضافة إلى عدد من النقاط اللي تطرقتو لها السيدة المستشارة فيما يخص التعديلات الرامية إلى اعتماد المقتضيات المتعلقة بقياس السرعة، لأنه كايين هناك أنواع من السائقين، كايين اللي كيشغل لى الغير وكايين اللي بطبيعة الحال كيشغل لراسو، وكايين بعض الحالات ديال الضغط ديال بعض مالكي الشاحنات على السائقين فيما يخص عدم احترام الوقت.

فهاذ المضار، عملنا على فرض قياس السرعة وزمن السيارة الرقمي بـ (chronographe) اللي هو (numérique) اللي وقعت مع وزير النقل التركي هاذي 2 ديال الأسابيع بأسطنبول، وغنجيو هاذ التقنية باش ما تبقاش (manuelle)، غادي تعود (électronique) اللي ما يقدر تا شي واحد يقيسها، بطبيعة الحال غادية تضمن للسائق ساعات ديال الراحة ديالو وديال التوقف ديالو، إضافة إلى عدد من الامتيازات.

والتنسيق، وذلك بهدف أن تكون التغطية الصحية على هاذ الفئة تكون شاملة.

في إطار تتبع تنزيل هاذ الورش، كتعمل الوزارة، السيدة المستشارة، بتنسيق مع وزارة الداخلية ووزارة الاقتصاد والمالية ووزارة الصحة والحماية الاجتماعية والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، في إطار اجتماعات دورية، على دراسة الإشكاليات المتعلقة بالتغطية الاجتماعية لفائدة السائقين المهنيين غير الأجراء، خاصة بعد دخول القانون 41.23 القاضي بإلغاء الديون المستحقة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي برسم نظام التأمين الإجباري. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيدة المستشارة المحترمة، في إطار التعقيب.

المستشارة السيدة فاطمة الإدريسي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل، نشكركم على جوابكم ونتمن ما جاء فيه من إجراءات تهدف إلى حماية حقوق السائقين المهنيين وغيرهم من العاملين بقطاع النقل، وضمان حقهم في الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية وغيرها من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

لكن، رغم كل المجهودات المبذولة وكل ما تحقق، مازال لا يرقى إلى مستوى انتظارات مهنيي وعمال النقل باختلاف فئاتهم، ولا يعكس حجم التضحيات التي يبذلونها لضمان استمرارية خدمات النقل، رغم ظروف عملهم الصعبة.

فأعداد كبيرة من السائقين المهنيين غير المستفيدين من الحماية الاجتماعية بعد سنوات من إطلاق هذا الورش الاجتماعي الوطني، بسبب تعقيد المساطر وضعف التأطير والمواكبة واستمرار التشغيل غير المهيكل.

ولا بد من التوقف عند الأوضاع الاجتماعية والمهنية لسائقي سيارات الأجرة نتيجة هشاشة تعاقداتهم مع أصحاب المأذونيات واستمرار هذا النظام غير العادل الذي يحول دون تمتيعهم بحقوقهم، رغم أعباءهم الكبيرة المرتبطة بكراء المأذونية، اقتناء السيارة وتأمينها وصيانتها وأداء ضريبتها ومحروقاتها.

السيد الوزير،

من انتظارات السائقين المهنيين وعموم العاملين بالقطاع:

✓ أولا، تمكينهم من التغطية الصحية والتقاعد والتعويضات العائلية في إطار منظومة شاملة ومرنة؛

✓ وضع حد لهشاشة العمل واعتماد نظام تعاقدتي قانوني يضمن حقوق السائقين المهنيين؛

نفس السؤال.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي الرابع موضوعه "حصيلة الشراكة بين الدولة والجمعيات".
الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم
السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد المصطفى الدحاني:

نفس السؤال السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

إذن الكلمة للسيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات
مع البرلمان، للإجابة على الأسئلة المتعلقة بالشراكة بين الدولة والجمعيات.
يمكن لكم تفضلوا إلى المنصة إيلا بغيثو السيد الوزير، الاختيار لكم.

السيد مصطفى بايتاس، الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف
بالعلاقات مع البرلمان، الناطق الرسمي باسم الحكومة:

بسم الله الرحمن الرحيم،

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا للفرق وللسادة المستشارين المحترمين على طرحهم هذه الأسئلة.
طبعاً موضوع الشراكة ما بين الدولة والمجتمع المدني هو موضوع يكتسي
أهمية بالغة، على اعتبار أن الأهمية التي يعطيها أولا الدستور للمجتمع المدني
والمكانة التي أعطاها دستور 2011 للمجتمع المدني كشريك أساسي للدولة في
إعداد وتبني وتقييم السياسات العمومية وطنياً وبرامج التنمية ترابياً، وهذا
الموضوع ديال الشراكة ليس فقط موضوع يمكن أن يقاس بالأرقام، ولكن له
امتدادات كبيرة، على اعتبار أن المجتمع المدني يقوم بأدوار مهمة جداً لفائدة
المواطنين ولفائدة قضايا التنمية عموماً.

وبالعودة للأسئلة التي تفضلتو بها السادة المستشارون المحترمون، طلبتو
مني تقديم حصيلة الشراكة في الثلاث سنوات الماضية، إيلا سمحتو لي أنا
غادي تقدم لكم تقارير الشراكة التي أشرفت عليها هذه الوزارة لسنوات
2019\2020\2021:

2019\2020 كان متوقف بفعل كوفيد، فباشرة بعد تعيين الحكومة في
2021 اشتغلت على التقارير ديال 2019\2020\2021، وقبل بضعة شهور
اشتغلنا على التقرير ديال 2022 و2023، ونحن الآن بصدد الاشتغال على
2024 وهذا غنكونو في الوقت الملائم.

طبعاً، هاذ القضية ديال الشراكة المرسوم ديال الشراكة هو الذي يعطي
هاذ المهمة للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، فبقراءة بسيطة في الأرقام
نبدأو من سنة 2019:

احنا في وزارة النقل واللوجستيك، احنا منفتحين بطبيعة الحال معكم
ومع النقابات الوطنية ومع ممثلي هاذ الفئة للاستماع إليكم فالدورات اللي
كنتمعو، واحنا رهن الإشارة إلى كاين شي حاجة ممكن نضيفوها لتقوية وضمان
الراحة وضمان السلامة للسائقين.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير، ونشكركم على مساهمتكم القيمة معنا.
وننتقل مباشرة للأسئلة الآتية الموجهة للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة
المكلفة بالعلاقات مع البرلمان حول "الشراكة بين الدولة والجمعيات"، تجمعها
وحدة الموضوع، لذا سنعرضها دفعة واحدة.
والبداية مع سؤال الفريق الحركي، وموضوعه "واقع وآفاق الشراكة بين
الدولة والجمعيات".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الحركي لتقديم السؤال.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

عن واقع الشراكة بين الدولة والمؤسسات وجمعيات المجتمع المدني، نسائلكم.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي الثاني موضوعه "حصيلة الشراكة بين الدولة وجمعيات المجتمع
المدني".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة
والتعدالية لتقديم السؤال.
السي الأنصاري، تفضلوا.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

شكرا السيد الرئيس.

نفس السؤال السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي الثالث موضوعه "حصيلة الشراكة بين الدولة والجمعيات
برسم سنوات 2021\2022\2023".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم
السؤال.

السيد الرئيس، السي عبد الكريم همس.

المستشار السيد عبد الكريم همس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

بصورة مستقلة بنسبة 0.02% من القيمة الإجمالية للإعانات؛
 < ما يزيد عن 1 مليار و971 مليون درهم من الحساب المرصد
 لأموال خصوصية بنسبة 29.5% من القيمة الإجمالية للدعم؛
 < فيما بلغت تكلفة الدعم العيني والمساهمة في تقوية القدرات المقدمة
 من القطاعات الحكومية والمؤسسات والمقاولات العمومية ما يزيد
 عن 170 مليون درهم بنسبة 2.53% من القيمة الإجمالية
 العمومية.

واجبالا يمكن القول بأن القيمة الإجمالية للإعانات العمومية الموجهة للمجموعات
 المجتمع المدني وصلت برسم سنة 2022 و2023 ما يزيد على 13 مليار درهم
 في مقابل 12 مليار درهم برسم سنوات 2019، 2020، 2021.
 كما سجلت الوزارة معدل تطور مهم في القيمة الإجمالية للإعانات العمومية
 الموجهة للمجموعات بلغت نسبته 23% برسم سنوات 2019، 2020،
 2021، مقارنة بالسنوات السابقة، وتعزز معدل هذا التطور بأكثر من 10%
 برسم سنتي 2022 و2023، مقارنة بالسنوات الثلاث الأخيرة المذكورة،
 لتشهد بذلك القيمة الإجمالية للإعانات المقدمة للمجموعات تطورا مضطربا
 يعكس حرص ورغبة الحكومة في إشراك جمعيات المجتمع المدني بشكل قوي
 في المسار التنموي الشامل لبلادنا.
 شكرا لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير المحترم.
 إذن في إطار التعقيب على جواب السيد الوزير.
 أعطى الكلمة للفريق الحركي.
 السي يونس ملال تفضلوا.

المستشار السيد يونس ملال:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيد الوزير المحترم،

كيف ما جا في المداخلة دياكم، وانطلاقا من واحد المرجعية دستورية
 ثابتة، المجتمع المدني اليوم ممثل في مؤسساته وجمعياته ولى كيشكل واحد الفاعل
 وواحد الشريك أساسي للدولة في تنزيل أسس المواطنة الحقة، ولما لا في
 تنزيل ورفع الحيف عن فئات ومناطق واسعة لم يصلها قطار التنمية؟
 أيضا وفي إطار واحد المقاربة ديال الديمقراطية التشاركية، هاذ المجتمع المدني
 ملزم اليوم باش يشكل واحد القوة اقتراحية اللي الجهاز التنفيذي خصو
 ياخذها بعين الاعتبار في صياغة الخطوط العريضة للسياسات العامة لا
 مركزيا ولا جهويا.

للأسف واقع الحال اليوم وعلى بعد واحد 14 سنة على الدستور الجديد
 كياكد أننا مازال بعادين على هاذ الفلسفة الدستورية لأسباب عديدة، ربما

بلغت قيمة الدعم العمومي الذي استهدف 26.468 جمعية بلغ أكثر من
 3.9 مليار درهم، موزعة ما بين دعم مالي وآخر عيني تجاوزت قيمته 27
 مليون درهم، وقد ساهمت فيه القطاعات الحكومية بأكثر من 680 مليون
 درهم.

أما برسم سنة 2020، فلقد تزامنت هذه السنة مع انتشار جائحة كورونا
 وتطبيق إجراءات الطوارئ الصحية، فقد بلغت قيمة هذا الدعم 2.98 مليار
 درهم لفائدة 18.155 جمعية، ويشمل أكثر من 14 مليون درهم كدعم عيني،
 ساهمت القطاعات الحكومية في ذلك بأكثر من 621 مليون درهم.

بالنسبة لسنة 2021 حيث بدأت الحياة الطبيعية تعود بعد تخفيف القيود
 المرتبطة بالحجر الصحي، فنلاحظ ارتفاع ملحوظ في قيمة الدعم العمومي، وهو
 ما يعكس التزام الدولة الثابت بمبدأ الشراكة، إذ بلغت قيمة الدعم حوالي 5
 مليار درهم، لفائدة 20.960 جمعية، ساهمت فيه القطاعات الحكومية بأكثر
 من 730 مليون درهم، وبلغت قيمة الدعم العيني أكثر من 26 مليون درهم.

بخصوص سنة 2022، ووفق المعطيات المتوصل بها من الجهات اللي
 تكلمت عليها ربما ما تكلمتش عليها هي القطاعات الحكومية، المؤسسات
 العمومية وحساب خصوصي واحد، فبلغ الدعم العمومي ما يفوق 6 مليار
 درهم موزعة على الشكل التالي:

ما يزيد على 1.8 مليار درهم من 33 قطاعا حكوميا، أي ما قيمته وما
 نسبته حوالي 30% من القيمة الإجمالية لمجموع الإعانات العمومية؛

ما يزيد على 1.9 مليار درهم من 143 مؤسسة ومقولة عمومية، أي
 بنسبة 32% من القيمة الإجمالية لمجموع الإعانات العمومية؛

ما يزيد عن 2 مليارين و144 مليون درهم من الحساب المرصد لأموال
 خصوصية، أي بنسبة 35% من القيمة الإجمالية للإعانات؛

فيما بلغت تكلفة الدعم العيني دائما في نفس السنة 2022 والمساهمة في
 تقوية القدرات المقدمة من القطاعات الحكومية والمؤسسات والمقاولات
 العمومية ما يزيد على 159 مليون درهم بنسبة 3% من القيمة الإجمالية
 للإعانات العمومية.

وبرسم سنة 2023، وفق المعطيات المتوصل بها دائما من نفس هذه
 الجهات، يعني ذاك 33 قطاع وذاك 143 مؤسسة ومقولة وحساب
 خصوصي مرصد، بلغ مجموع الدعم العمومي 6.5 مليار درهم موزعة على الشكل
 التالي:

< 2 مليار و301 مليون درهم من 33 قطاع حكومي، أي نسبة
 34.03% من مجموع الإعانات؛

< ما يزيد عن 2 مليارين و317 مليون درهم من 143 مؤسسة
 عمومية ومقولة عمومية، أي بنسبة 34.27% من القيمة الإجمالية
 لمجموع الإعانات؛

< 1.5 مليار درهم من مرفق واحد من مرافق الدولة المسيرة

دستور 2011 قد تضمن توسيع حق الحريات العامة حتى تصير قوة فاعلة وفعالة هدفها مواصلة بناء مغرب الديمقراطية الحقة.

إننا في الفريق الاستقلالي نسجل بإيجابية اعتماد آلية الشراكة مع جمعيات المجتمع المدني، نظرا لدورها ومساهمتها الفعالة في تدبير الشأن العام المحلي إلى جانب القطاعات المحلية المعنية.

وهي مناسبة لنؤكد من خلالها أنه بالنظر إلى الإصلاحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي انخرطت فيها بلادنا، لا يمكن استثمارها استثمارا حقيقيا إلا من خلال الإشراك الحقيقي لمختلف الفاعلين في المجتمع المدني.

ومن هذا المنطلق، نثمن كل المجهودات الحكومية المبذولة لدعم منظمات المجتمع المدني وكذا المعطيات التي تضمنها جوابكم المفصل لسؤالنا السيد الوزير، إلا أننا نود التنبيه إلى الأخذ بعين الاعتبار جملة من التحديات التي تعيق تحديد الأهداف المرجوة من هذه الشراكة عن طريق اتخاذ مجموعة من التدابير، والتي نؤكد عليها دائما ويمكن تحديدها أساسا في بعض المقترحات المستخلصة من واقع العمل الجمعي ببلادنا:

- ✓ أولا، إحداث صناديق لدعم المشاريع ذات الأثر الاجتماعي والتي تستهدف الفئات الأكثر هشاشة والمناطق النائية؛
- ✓ تمكين جمعيات المجتمع المدني من وسائل الإعلام المكتوبة والمرئية والمسموعة للتعريف ببرامجها، مما سيمكن فئات عريضة من المجتمع من الانخراط في الحياة الاجتماعية؛
- ✓ توسيع تمثيلية الفاعلين الاجتماعيين في المنظمات الوطنية كالمجلس الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والمجلس الوطني لحقوق الإنسان؛
- ✓ العمل على إحداث منصة إلكترونية للمشاركة المواطنة؛
- ✓ إحداث بوابة وطنية لتكوين الجمعيات عن بعد في مجال الديمقراطية التشاركية؛
- ✓ العمل على إصدار سجل وطني خاص بالجمعيات وتقوية المعطيات الإحصائية حول الجمعيات ونشرها وتحديثها بشكل منظم، مع التأكيد على ضرورة سن مدونة العمل الجمعي؛
- ✓ توسيع مجال برامج تقوية قدرات الجمعيات ليشمل أكبر عدد ممكن من الجمعيات وجعلها أكثر ديمومة وأكثر استجابة لحاجيات الجمعيات؛
- ✓ تعميم الدعم على المستوى المحلي والجغرافي؛
- ✓ تكثيف الدورات التدريبية للجمعيات عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

ولا يفوتني في هاذ الفرصة، السيد الوزير، أنني بالأمس كانت لي فرصة أن أزور جمعية من الجمعيات الرائدة في قطاع حيوي في بلادنا، هو قطاع التربية والتكوين، وهي المؤسسة المغربية للنهوض بالتعليم الأولي، وقد انبهت فعلا بالعمل الجاد الذي تقوم به هذه الجمعية وفي قطاع حيوي الذي يؤهل واحد الشريحة عريضة من أولادنا من أطفالنا اللي هوما رجال المستقبل،

نحاول نختصرها في شقين أساسيين:

الشق الأول له علاقة بالجانب القانوني والتنظيمي، نذكركم السيد الوزير المحترم أن آخر تعديل شمل قانون الجمعيات يعود ل 2006، واحنا في الفريق الحركي بمجلس المستشارين كنا سباقين في ماي 2023 لتقديم واحد مقترح قانون جد متقدم وجد طموح، من شأنه أنه يأسس لشروط تكوين الجمعيات والآلية القانونية والمالية لتدبير حكومتها، بالإضافة إلى تعزيز الحس الوطني والمواطنة فالحمل ديالها؛ مقترح اللي للأسف الحكومة ديالك ما تجاوزاتش معه بالشكل الكافي ومزال حبس الرفوف.

في منظورنا الحركي المؤسساتي، لا بد لنا اليوم من تبيين الآلية التشريعية اللي كنتنظم التمويل والدعم العمومي لهاذ الجمعيات، اليوم خصنا واحد الدورية واضحة اللي كتحدد الشروط والحدود ديال الشراكة ما بين هاذ الجمعيات والمجالس المنتخبة، لا محليا ولا إقليميا ولا جمهويا، باش نقطعو مع كاع التصرفات اللي من شأنها تكرر الربيع والاستغلال السياسي الضيق لهاذ الدعم.

وبما أننا كنتحدثو على الدعم، أنا تابعت الأرقام اللي جيتو بها السيد الوزير، كنت كنتمنى صراحة أنك تجيبو لينا واحد التقييم على الدعم اللي اخذاتو الجمعيات العمومية في إطار برنامج "أوراش"، هاذ البرنامج هذا اللي سوقت ليه الحكومة في بداية الولاية ديالها على أساس أنه واحد الجبل غادي ينهض بقطاع التشغيل، ومن بعد واحد الموجة ديال المخاضات ما تولد لنا والو، لا فلوس الدولة بقات، لا شباب تدمج في سوق الشغل، ولا قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، بلا ما ندخل فذوك المشاكل وذيك التجاوزات اللي شاركو فيها بعض السياسيين وبعض الجمعويين ساعهم الله.

أيضا، فتتح معك السيد الوزير المحترم واحد الظاهرة اللي ولينا كنشوفوها كل رمضان ديال هاذ القفف ديال رمضان اللي ولت صراحة واحد السبة فالتاريخ ديال التضامن المغربي اللي ورثناه من الآباء ديالنا ومن التقاليد ديالنا ومن الدين ديالنا، ولي اللي ما عندو حتى شي علاقة والي كيتجاوز قانون الإحسان العمومي ويكخالف التوجيهات والفلسفة الملكية الحكيمة اللي كنسمو بالدعم والتأزر لما هو قومي ووطني.

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا جزيلاً.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية.

السيد عبد اللطيف الأنصاري.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن بلادنا اليوم مطالبة بتوسيع صلاحيات منظمات المجتمع المدني، علما أن

وبالتالي كانت مناسبة ذلك الوقت التي قدموا اقتراحات جد مهمة وفي قطاع السكن، في قطاع الصناعة، في قطاع التجارة، يعني خص الثقات، تكون عندهم شي لجنة السيد الوزير التي نتجس مع هاذ الإخوان، وخاصة المناسبة ديال الصيف واللقاء ديال الجالية يكون شي لقاء، اللي بكل صراحة انا تنحيم من هاذ المنبر، واللي كيقدمو خدمات في كل مجالات ما هو إحسان عمومي في دعم ذوي الاحتياجات الخاصة، ولا كذلك دعم الرياضة ودعم مجموعة من الأنشطة ذات طابع ثقافي، واللي خص ضروري تقوموا بواحد الجهود السيد الوزير، لأن حتى بديك الجائزة اللي تتقدمو يكون عندهم واحد البوابة خاصة لهاذ الجمعيات اللي خارج الوطن باش تسهل عليهم الأمور المشاركة في ذيك الجائزة، لأن يستحقون التقدير والتشجيع بكل صراحة، ومفخرة للوطن على الجهود التي.. هوما السفراء.

والآن في كل دواوير والجماعات، اللي أنا تتعرف دابا حاليا وأؤكد هذا يكون على الصعيد الوطني، العلاقة ديالي مع الناس في أكادير ومجموعة من الإخوان في الرشيدية، نفس الجمعيات تتقوم بهاذ الدور فهاذ الإقليم، خص تكون واحد البوابة خاصة لهاذ الجمعيات اللي تبتأسها أبناء الجالية المحيطة بالخارج، هاذي هي الرسالة اللي نبغي نوصلك، وتنحيمكم على الجهود التي تبذلونها السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار، السي مصطفى الدحاني.

المستشار السيد مصطفى الدحاني:

شكرا السيد الرئيس.

في الحقيقة السيد الوزير المحترم، التقرير الأخير الذي نشرته وزارتم والمعطيات التي حملها جوابكم في هذه الجلسة تستحق منا فعلا الإشادة بالتطور المضطرد الحاصل فيما يتعلق بهاذ الموضوع المتعلق بالشراكة بين الدولة والجمعيات.

وأعتقد على أن هاذ الموضوع هو دعوة للجان المعنية بالمجلس لمدارسة هذا التقرير والوقوف على جميع التفاصيل ديالو، لأنها تعكس تحولا عميقا فيما يتعلق بتدبير هذا الموضوع الذي كان مطلبنا مدنيا منذ سنوات، يرمي إلى تكريس هاذ الواقع ديال الشراكة ما بين الدولة والمجتمع المدني.

المبلغ الذي أشرتم إليه اللي وصل يعني في غضون ثلاث سنوات إلى تمتيع المجتمع المدني من 13 مليار ديال درهم، أعتقد على أن هذا مؤشر كبير ومؤشر ملموس على نجاح الوزارة ديالكم في تدبير هاذ الأمر المتعلق بالشراكة ما بين الدولة والجمعيات وهو يعكس، يعكس هاذ التحول اللي ذكرنا أنه الجمعيات أصبحت تتملك كل الأمور المتعلقة بحكامه تدبير هاذ الموضوع ديال الشراكة اللي فيه يعني شفافية التقارير المالية، فيه يعني التقارير المثبتة للأعمال الموجهة للسكان، فيه الأمر المتعلق بالأرشفة ديال هاذ الأعمال.

ويجب إسناد هذه المبادرات الحية لأنه صراحة تقوم بعمل جبار ويجب إسنادها والعمل على دعمها بما يجب من إمكانيات، خصوصا أنه تشتغل في إطار رؤية واضحة المعالم وبشراكة مع قطاعات واسعة، كوزارة التربية والتكوين وأيضا الجهات، وعندها برنامج طموح عندما نرى الأرقام صراحة نجد أنه أكثر.. دزنا من 300 قسم إلى ما يفوق 24.000 قسم وخصوصا في العالم القروي، هذا يجب صراحة التنويه به. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الرئيس كريم همس، عن فريق الأصالة والمعاصرة.

المستشار السيد عبد الكريم همس:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

أولا، كنشكرك على المعطيات الهامة اللي قدمتها وهذا يدل على الجهود التي كنبذتها الوزارة في دعم جمعيات المجتمع المدني، واللي واضح بالملموس أن الحكومة الحالية جعلت المجتمع المدني شريكا حقيقيا في تنمية البلاد عبر استراتيجية "نسيج 2022-2026" والتي ارتكزت على أربع (4) رهانات أساسية:

- الرهان الأول: المرتبط بتتبع البيئة الحاضنة التي ينشأ ويتطور فيها النسيج الجمعي؛
- الرهان الثاني: المتعلق بتقوية قدرات الجمعيات وهيكلتها على مستوى التنظيم والمهارات؛
- الرهان الثالث: الذي يرتبط بمشاركة الجمعيات وتعزيز دورها في المشاركة في تنفيذ وتتبوع وتقييم السياسات العمومية؛
- الرهان الرابع: والمتعلق بالولوج إلى التمويل العمومي وتدييره وتبعه.

السيد الوزير المحترم،

أنا كذلك من خلال مناقشة هذا الموضوع، بغيت بكل صراحة نلفت النظر ديالكم إلى بعض الجمعيات، اللي منذ وباء كورونا كتقوم بواحد الجهود جبار جدا، وخاصة اللي خارج الوطن، الجمعيات اللي كتقوم بواحد الجهود، وبدوري تفاجأت في اللقاء اللي كان عندي في "أوترخت" و"دينهاخ" (Den Haag)، لقاء بالجمعيات ديال المنطقة ديالنا واللي كان فيها أطر، أش غادي نقول لك، أساتذة جامعيين، مقاولين، رجال أعمال، اللي خدامين فهاذ الجمعيات كيبدلو واحد الجهود جبار، لا من خلال تتبع الأشغال ديالنا احنا مسؤولين على تسيير الشأن المحلي.

كبيرة وواعدة، خاصة مع هاذ المجهود اللي كتنقوم به بلادنا في ورش الدولة الاجتماعية، عندنا إمكانيات كبيرة اللي تقدرو تقدموها للجمعيات فهاذ المجال. دابا الآن أشسو هوما الإشكاليات اللي كاينين؟ ولكن قبل من الإشكالات، نتفاعل مع المداخلة ديال السيد المستشار المحترم من الفريق الحركي.

الحل أو لا الحلول ما كيناش فقط فالقانون ديال الحريات العامة، لأن قانون الحريات العامة فبلادنا، ربما احنا فالمنطقة من أوائل الدول اللي كان عندها هاذ التشريع، وهاذ التشريع هاذ أجاب على قضايا كثيرة جدا، خلانا أننا نكونو ربما في مصاف الدول اللي عندها واحد السهولة كبيرة في تأسيس الجمعيات، يعني وفي الاشتغال ديالها بشكل سلس.

لكن جوانب وحدين أخرى، مثلا تكلمت على الدوريات، اسمح لي نقول لك بأن الدورية ما بقاتش مازال تصلح، الدورية اشتغلنا بها رقم سبعة 2003، من 2003 والصعوبات اللي طرحتها فالواقع كثيرة وكثيرة جدا.

احنا الآن بصدد دراسة الإمكانية ديال أننا نجيبو مرسوم، لأنه المرسوم صحيح أن البوابة ديال (www.sharaka.ma) ولكن الشراكة (www.sharaka.ma) بدون نص قانوني ما غتكتفاش، خصنا الإلزامية ديال نشر جميع.. لأن اليوم شنو كتنقول الدورية؟ كتنقول فوق 50 ألف درهم خص يدار طلب ديال الاهتمام، تحت من 50 ألف درهم يمكن أنه هاذ القطاع هذا يمشي يعمل شراكة بشكل مباشر، لكن دورية بدون ما نعطيوه الإمكانيات القانونية ديال التمتع، بدون ما نضمنو الديمقراطية للولوج للدعم العمومي عبر ضرورة الإعلان، لأنه الذي يقع في بعض الأحيان هو أنه يكون الدعم وجمعيات معينة ما كتعرفش بأنه راه كاين دعم ولا خرج، ولا كذا.

فالخ ليس فالدورية، بل على العكس الحل في أنه يكون واحد المستوى قانوني أكبر، وهنا كتنفق مع الكلام اللي قال السيد المستشار السي الدحاني. "أوراش" المبلغ ديالها راك كتعرف السيد المستشار، أنت يعني كندرس قانون المالية وكتعرف الإمكانيات اللي كتنسخر ليه، والأرقام كلها موجودة ومعروفة، لكن أن يقال بأنه السياسيين داخل مؤسسة منتخبة سياسيا كيسيؤو، أنا أجد صعوبة في أنني نفهم هاذ الشيء، مازال يتقال على برا نفهموه، السياسيين بالعكس كيقومو بعمل جيد، من يقوم بذاك ليس سياسيا ربما يكون شي حاجة وحدة أخرى.

القضية ديال المجتمع المدني والاستغلالات والتقاطعات ديال المجالات، هذا مجال واسع وكبير جدا، وربما حتى أنت ذاك 3 دقائق ديالك، السيد المستشار المحترم، راك تبارك الله عليك، دوزني فيها مجموعة من الرسائل السياسية، يعني حتى أنت تبارك الله ذيك 3 دقائق يعني خليتها بمحولة سياسية.

أنا أعتقد هاذ الموضوع لا يخضع لهذا المنطق، وحتى إيلا خضع لو في

كيبقى واحد الشق أخير اللي ما تكلمناش عليه السيد الوزير، وهو التأطير القانوني لهاذ الأمر المتعلق بالشراكة ما بين الدولة والجمعيات.

نعلم على أن هذا الأمر يدبر من خلال يعني واحد القواعد عامة، ومن خلال واحد المرسوم يرجع إلى سنة 2003، نحن نقترح على أننا نطور هذا الأمر هذا ونرتقي به، ماشي غير مجرد دورية تنظم هاذ الأمر هذا ولكن إلى مستوى إطار قانوني أعم، إما انه يكون قانون أو مرسوم، يستجيب لجميع المتفضيات الدستورية التي تعزز الحكامة، التي تعزز أحقية المجتمع المدني في الولوج إلى التمويل العمومي في إطار المبدأ الثابت هو ربط المسؤولية بالمحاسبة. وفي الأخير، لا بد أن نشيد يعني بالمجهود الذي تقوم به الوزارة على مستوى تدبير المنصة التي ترصد هاذ الدعم العمومي الموجه للجمعيات، وندعو الوزارة إلى تفعيل مقاربة تواصلية أكثر حتى تستفيد جمعيات أكثر من العدد الذي أشرتم إليه في الجواب.

وشكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة للسيد الوزير للرد على التعقيبات.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان،

الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

أشكر السادة المستشارون المحترمون أولا، على إثارة هاذ الموضوع، لأنه مهم جدا.

ونشكركم أيضا على تسليطكم الضوء على قضايا المجتمع المدني فبلادنا، لأن هذا عمل تطوعي خالص، هذا عمل بدون مقابل.

وبغيت أيضا نتقاسم معكم وبكل فخر واعتزاز المجهودات اللي كيقومو بها جمعيات المجتمع المدني، ما تقدمتم به السيد المستشار المحترم من الفريق الاستقلالي، تقدر نقول لك بأنه جمعيات كبيرة جدا وعديدة جدا فهذاك المستوى، وربما أحسن وأكبر.

إذن بلادنا من حوالي 420 ألف جمعية، هناك عشرات الآلاف من الجمعيات اللي فمستوى عالي جدا، من التكوين ومن التدريب ومن المساهمة الكبيرة فالمجتمع، فبالتالي هذا الموضوع قد ما درنا فيه راه باقي خصنا نعملو، وخصنا نعملو، لأن هذا إرث خاص ويعني رأس مال مادي وغير مادي ديال بلادنا.

وبغيت نتفاعل مع بعض القضايا اللي أثرتيها، متفق بأنه القانون، السجل الجمعي خصو يخرج، هذا عندنا فاستراتيجية "نسيج"، احنا كندمو، لكن فيه مجموعة ديال المتدخلين، غادي نلقاو الإمكانيات والوقت إن شاء الله نخرجوه إلى حيز الوجود، 13 مليار ديال درهم، فنظري مازال كاينة الإمكانيات باش نزيدو أكثر، على اعتبار أنه المجالات ديال الشراكة مازال

■ إعادة النظر في نظام الترقى عبر إرساء معايير الاستحقاق والمردودية والقيمة المهنية، مع التركيز على ضبط تراتبية وهرمية أطر ودرجات هذه الهيئة الخاصة؛

■ فتح إمكانية إدماج الموظفين المنتمين إلى الأطر المشتركة ما بين الوزارات إلى المندوبية بناء على طلبهم؛

■ عقلنة تدبير المسار الإداري وتطوير مساطر التوظيف والتكوين والترسيم والتأديب وملاءمتها مع طبيعة الالتزامات المهنية؛

■ تأكيد وضبط مجموعة من المقتضيات التي تكرس الطابع الأمني لموظفي قطاع السجون: احترام مكونات الزي الرسمي... إلى غيرها؛

■ المراجعة الشاملة لنظام التعويضات وإحداث تعويض جديد عن التحملات؛

■ إقرار زيادة في المقادير الشهرية في أجره موظفي إدارة السجون على مستوى جميع التعويضات، إن كان الأمر تعويض عن التأخير أو عن الأعباء أو التعويض على الأخطار، خاصة التعويض عن الأخطار الذي تتراوح ما بين 1370 و2900 درهم، بالنسبة للنظام الأساسي الجديد عوض 1370 في النظام السابق؛

■ إحداث تعويض جديد عن التحملات الخاصة، تتراوح مقداره الشهري حسب الدرجات ابتداء من فاتح يناير 2025 ما بين 180 و6000 درهم، وابتداء من فاتح يوليوز ما بين 800 و6000 درهم، بالإضافة إلى أنه هاذ المرسوم جا ومعه مجموعة من الامتيازات أخرى التي تقدر تتكلم عليها عبر تعزيز الإجراءات المرتبطة بتحفيز الموظفين.

أيضا، أن هاذ النظام جا مباشرة بعد صدور القانون الي صادقته عليه في هذه المؤسسة الموقرة رقم 10.23 المتعلق بتدبير المؤسسات السجنية، والقانون رقم 43.22 المتعلق بالعقوبات البديلة الي اعطى إمكانية تطبيق هذه الآليات الجديدة لهذه المؤسسة، بالإضافة للمهام الي كقوم بها مختلف المؤسسات المتدخل في هذا المجال. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أيدي:

شكرا السيد الوزير على الإجابة المفصلة.

ونعتبر على أنه ما قدمت الحكومة في هذا المرسوم هو أقل ما يمكن تقديمه لهذه الفئة اعتبارا لمجموعة ديال العوامل.

أولا بالنسبة لنا في الفريق الاشتراكي وبالتأكيد السيد الوزير انتوما تابعتمو

شق معين ما فيها باس، ما فيها عيب، إلا أنه في نهاية المطاف هاذ المجتمع المدني من يشرع له؟ وشكون الي كيوجد لو الإمكانيات القانونية؟ نحن السياسيين، وإيلا كان شي تقاطع معين في شي مستوى معين الي ما كيسيئش للمجتمع المدني أعتقد بأنه راه مقبول. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

نتنقل للسؤال الخامس موضوعه "تحسين الوضعية المادية لموظفي السجون".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية لتقديم السؤال.

السيد الرئيس يوسف إيدي، تفضلوا.

المستشار السيد يوسف أيدي:

السيد الوزير،

نسألكم عن التدابير والإجراءات التي تعتمون اتخاذها لتحسين أوضاع العاملين في المندوبية العامة للسجون؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة لكم السيد الوزير للإجابة على السؤال.

السيد الوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان،

الناطق الرسمي باسم الحكومة:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

شكرا السيد رئيس الفريق الاشتراكي- للمعارضة الاتحادية على طرحكم

هذا السؤال المهم طبعاً.

كما تعلمون، السيد الرئيس المحترم، الحكومة صادقت مؤخرا على مرسوم مهم جدا هو المرسوم رقم 02.24.1096 بشأن النظام الأساسي الخاص بهيئة موظفي إدارة السجون وإعادة الإدماج، وهذا مطلب قديم جدا لهذه الفئة.

وطبعاً هاذ المرسوم هذا جا بمجموعة من الامتيازات لفائدة هذه الفئة، سوف أحاول أن أذكرها، فنذكر منها على الخصوص:

■ إعادة النظر في تسمية وتراتبية أطر ودرجة هيئة موظفي إدارة

السجون، حيث بموجب مقتضيات النظام الأساسي الجديد أصبحت

تتألف هيئة موظفي إدارة السجون من:

◀ إطار مراقب السجون ويشتمل على 4 درجات؛

◀ إطار قائد السجون ويشتمل على 4 درجات؛

◀ إطار مراقب عام للسجون يشتمل على درجة فريدة؛

◀ أيضا عرفت هيئة موظفي إدارة السجون زيادة درجتين

خاصة على مستوى إطار قائد السجون.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الآتي الثاني موضوعه "السياسة المندمجة لحماية الطفولة".
الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الأصالة والمعاصرة لتقديم
السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد لحسن آيت اصحاح:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،
السيدات والسادة المستشارين المحترمين،
نفس السؤال السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

السؤال الثالث موضوعه "السياسة المندمجة لحماية الطفولة".
الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب
لتقديم السؤال.
تفضلوا.

المستشار السيد المخلول محمد حرمة:

السيد الوزير،

نفس السؤال.

السيد رئيس الجلسة:

السؤال الرابع موضوعه "تقييم السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة
2025/2015.

الكلمة لأحد السادة المستشارين من الفريق الاستقلالي للوحدة
والتعددية لتقديم السؤال.
السي عبد القادر الكيحل.

المستشار السيد عبد القادر الكيحل:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

أولا طرح هاذ السؤال في هذه المرحلة بالذات لا بد أن نشير إلى دقة
المرحلة.

أولا، نهاية العشرية المرتبطة بالسياسة المندمجة في سنة 2025.
ثانيا، في نهاية الولاية التشريعية، وبالتالي لا بد من تدارك مجموعة من
الإشكالات المرتبطة بهذا المجال.

معلوم على أن الطفولة، مع الأسف، موزعة بين قطاعات حكومية
متعددة، وطالما تمت المناادة والتركيز في البرامج الحكومية على موضوع

النقاش اللي كان في تقديم الميزانية الفرعية ديال المندوبية واللي خلالها عبر
السيد المندوب العام على التذمر ديالو من الإكراهات اللي كيواجهها العمل
ديال المندوبية ومن الإكراهات اللي كيواجهها الموظفين.
اليوم الساكنة السجنية كتكاثر سنة على سنة، ويمكن تزداد بما يفوق
3000 سجين.

كاين ضغط كبير على الموظفين ديال السجون، خص التقدير ديال هاذ
المهن، هاذي ممنة اللي الطبيعة ديالها خاصة، لأنه هاذ الناس العمل ديالهم
هو داخل السجن، الناس تدير علاش باش تدخل للسجن هاذو راه فيه،
لأن اللقمة ديال الخبز مرتبطة بالتواجد ديالهم.

نغيو الحكومة تفكر في تقليص ساعات العمل، في مراجعة النظام الدوري
ديال الاشتغال اللي كيأطر ساعات العمل في السجون المغربية.

نغيو الحكومة تفكر في تقليص السن ديال الإحالة على التقاعد، هاذو
ناس السيد الوزير اللي الثلثين من العمر ديالهم كيدوزوه داخل السجن،
ومطلوب منهم المراقبة ومطلوب منهم التأهيل ومطلوب منهم المواكبة ديال
السجناء وتأهيلهم لإعادة إدماجهم فالجتمع، لا بد من خطوات عملية في هاذ
الجانب.

ثم في الجانب التحفيزي، السيد الوزير، ما عرفناش بالنسبة للنقطة
المرتبطة بالإدماج ديال الموظفين الحاملين للشواهد العليا فالسلاليم المناسبة
التي تؤهلهم لهذه الشواهد، خاصة وأنه كان مطلب يعبر عليه بشكل غير
مباشر على اعتبار أنه هذه الفئة محرومة من العمل التقايي، ولكن كان مهم
وإيجابي على أن الحكومة تمكن من هاذ المكتسب، خاصة وأنه فيهم موظفين
اللي اجتاهدو وكابرو ومشاو كملو الدراسة ديالهم وحصلو على الشواهد، فمن
باب أولى أنه هاذ الامتياز يتعطى لهاذ الفئة.

شكرا السيد الوزير.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس.

إذن نشكر السيد الوزير على مساهمته القيمة معنا.

وننتقل للأسئلة الموجهة لقطاع التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة
حول "حماية الطفولة" والتي تجمعها وحدة الموضوع.
والبداية مع سؤال فريق التجمع الوطني للأحرار وموضوعه "السياسة
المندمجة لحماية الطفولة".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم
السؤال.

تفضلوا السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة جلييلة مرسل:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة، عن السياسة المندمجة لحماية الطفولة نساءلكم؟

الالتقائية.

معلوم، أن مسألة الطفولة هي مسألة عرضانية، لكن لا بد من الاهتمام أن يكون منصباً والإشراف أن يكون لدى جهاز حكومي يمكنه أن يتتبع مسار الطفولة في مجالات متعددة، سواء في مجال حماية الطفولة، وهذا أمر أساسي، لأنه له انعكاس على اقتصاد الوطن وعلى مستقبل الوطن بحكم أن انخراط الأطفال بشكل مبكر في مجال الإجرام تخلق لنا واحد الإشكالات كبرى، وبالتالي التعاطي معاه ماشي بالمقاربة الأمنية وماشي بالمقاربة العقابية، بل بالمقاربة الإدماجية، مقارنة الرعاية ومقاربة الإدماج.

الجانب الثاني هو الطفولة اللي في وضعية سلمية، ولكنها تحتاج إلى برامج تأطيرية تكوينية تأهيلية، نتعطينا مواطن متميز مندمج قادر على أنه يكون مواطن قوي داخل الوطن ديالو، لذلك استبشرنا خيرا.

في الأسبوع ما قبل الفارط بإعلان وكالة وطنية لحماية الطفولة، وبالتالي أعتقد هذا جواب ديال هاذ الحكومة على موضوع أساسي اللي هو الالتقائية ديال المتدخلين في إطار وكالة أو مؤسسة التي يجب أن تخرج قوية، انطلاقاً من رؤية سلمية على أن الطفل هو بعيد عن الحساسيات السياسية، على أن الطفل هو ملك لكل مكونات المجتمع، وهو حاضر ومستقبل هذا الوطن. وبالتالي تنمناو أنه هاذ الوكالة إيلا جا القانون ديالها قريباً أنها تعكس هاذ الانتظار اللي كان طويل ديال أنه تكون عندنا سياسات عمومية، فعلاً تجيب الإشكالات الحقيقية المرتبطة بمجال الطفولة.

وتنمناو لكم كل التوفيق والسداد بحكم الائتلاء ديالكم لهاذ القطاع وبحكم الالتزام ديالكم بموضوع الطفولة وحمايته. شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السي عبد القادر الكيحل.

الكلمة للسيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة للإجابة على الأسئلة المتعلقة بحماية الطفولة.

يمكن لكم تجيبو للمنصة السيدة الوزيرة.

تفضلوا.

السيدة نعيمة ابن يحيى وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكراً السيد الرئيس.

السيدات والسادة المستشارين المحترمين، شكراً على أسئلتكم، ومن خلالكم لفرقكم المحترمة.

إذن يتعلق الأمر بالسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة، هذه السياسة التي تعتبر إطاراً استراتيجياً متعدد الاختصاصات، تترجم من خلالها وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، باعتبارها القطاع الوزاري المكلف بإعداد وتنفيذ البرامج الرامية للنهوض بأوضاع الطفولة، انخراطها في الأوراش الاجتماعية والقانونية التي يقودها صاحب الجلالة الملك محمد

السادس حفظه الله.

وتزيلا للتوجيهات الملكية السامية وانسجاماً مع مقتضيات الدستورية، وكذا تدابير البرنامج الحكومي ذات الأثر على الأسرة والطفولة، تستهدف السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة جميع الأطفال أقل من 18 سنة، من خلال ترسانة من التدابير والبرامج والأنشطة الهادفة إلى منع كافة أشكال الإهمال والاعتداء والاستغلال والعنف ضد الأطفال والوقاية منها وإعطاء أجوبة من حيث التكفل والإدماج والمتابعة.

كما تجسد التزاماً وطنياً قوياً لبناء منظومة حامية ينخرط فيها الجميع لضمان التنسيق وإدراج بعد حماية الطفولة في مختلف السياسات والبرامج العمومية على المستويين الوطني المركزي والتراحي.

كما تحدد هذه السياسة العمومية آليات التنسيق لضمان تحسين الولوج والتغطية الترايبية والمعيرة والاستمرارية وآثار الخدمات، مع عقلنة وترشيد الموارد، وذلك من خلال خمسة أهداف إستراتيجية هي:

- تقوية الإطار القانوني لحماية الأطفال وتعزيز فعاليته؛
- إحداث أجهزة ترايبية مدمجة لحماية الطفولة؛
- وضع معايير للمؤسسات والممارسات؛
- النهوض بالمعايير الاجتماعية الحمائية؛
- وضع منظومات معلوماتية للتنوع والتقييم.

ومن أجل الوقوف على التقدم المحرز في تنفيذ مضامين هذه السياسة العمومية، وكذا التحديات القائمة، وفي إطار المرسوم المتعلق باختصاصات الوزارة والتي تم إعداد الاستراتيجية الحكومية في مجال الطفولة وتبني تنفيذ برامجها وتقييمها، نظمت الوزارة تقييم البرنامج الوطني التنفيذي الأول لهذه السياسة الذي مكن من تسجيل عدد من المكتسبات، من ضمنها تقوية الإطار التشريعي لحماية الأطفال وتعزيز آليات الحكامة والتنسيق وتطوير بنيات حماية الطفولة على مستوى المحاكم والمستشفيات والأمن الوطني والدرك الملكي والتعاون الوطني والجمعيات، مع توفير الموارد البشرية المؤهلة في مجال حماية الأطفال من هجمة، وكذا الأدوات البيداغوجية لأجراء وتنظيم مختلف التدخلات في المجال.

وبالموازاة مع ذلك، مكن هذا التقييم من الوقوف على أهمية توفير منظومة مدمجة لحماية الأطفال في وضعية صعبة والنهوض بأوضاعهم، كما خص هذا التقييم إلى عدد من التحديات، من أبرزها التنزيل التراحي لتدابير السياسة العمومية، خاصة تدابير تفعيل الأجهزة الترايبية المندمجة لحماية الطفولة بالأقاليم وتعدد المتدخلين في مختلف القضايا التي تمم الطفولة.

وبناء على نتائج التقييم ومن أجل مواجهة التحديات القائمة، عملت الوزارة على إعداد البرنامج الوطني التنفيذي الثاني للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة للفترة 2023-2026 من خلال تنظيم عدد من اللقاءات التشاورية مع القطاعات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني، وكذلك

التنسيق والتكامل بين الحماية القضائية والحماية الاجتماعية للأطفال من خلال تحديد مسار التكفل بالأطفال بمختلف وضعياتهم، وتحديد مهام ومسؤولية كل متدخل على حدة وسلة الخدمات الخاصة به، سواء في مرحلة الوقاية، أو التكفل، أو التأهيل، أو الإدماج.

وتشتغل الوزارة حاليا على إعداد الصيغة النهائية لوثيقة المعايير الإجرائية النموذجية للتكفل بالأطفال في وضعية هشاشة للمساهمة في تنزيل هذا البروتوكول.

بالإضافة إلى ذلك، يتم إعداد مشروع منظومة معلوماتية مندمجة لحماية الطفولة تهدف إلى تتبع حالات الأطفال داخل مسار حماية، بدءا من رصد الحالة للمواكبة والتتبع ثم الإدماج.

بالإضافة إلى دعم قدرات المتدخلين في الأجهزة الترابية ودعم إحداث هياكل القرب لحماية الطفولة وتعميم إحداث مراكز المواكبة لحماية الطفولة بالأقاليم، تحت إشراف المندوبيات الإقليمية للتعاون الوطني، وتتكون من فرق لها خبرات واسعة في المجال.

كما تم وضع 43 وحدة لحماية الطفولة على الصعيد الوطني بشراكة مع الجمعيات بمبلغ يفوق 11 مليون درهم بتنسيق مع مراكز المواكبة لحماية الطفولة. مواصلة دعم إحداث الإسعافات الاجتماعية المتنقلة بعدد من المدن المغربية، والتي تشتغل أساسا مع الأطفال في وضعية شارع، وقد تمت برمجة إحداث 10 إسعافات إضافية لسنة 2025، ثم توفير 20 وحدة متنقلة برسم سنة 2024.

هذه الهياكل جميعها ساهمت في إدماج حوالي 1400 طفل وطفلة في وضعية شارع، وعلى المستوى الوطني سنة 2024 فيما بلغ عدد الأطفال المستفيدين من خدمات الإسعافات الاجتماعية خلال النصف الأول من سنة 2025 حوالي 1099 طفلا وطفلة تشمل مختلف الخدمات.

ويساهم التعاون الوطني في إدماج وإعادة الإدماج، حيث تم إدماج حوالي 259 طفلا وطفلة في برامج التكوين المهني والتكوين المهني بالترتيب وإعادة الإدماج المدرسي لحوالي 585 طفلا وطفلة المنقطعين عن الدراسة.

هناك أيضا تحسين جودة التكفل بالأطفال في وضعية صعبة بمؤسسات الرعاية الاجتماعية بتعزيز الترسانة القانونية عن طريق إصدار نصوص تنظيمية لأحكام القانون المتعلق بمؤسسات الرعاية الاجتماعية.

تعزيز الصحة النفسية للأطفال، حيث انخرطت الوزارة في الورش الذي يقوده المرصد الوطني لحقوق الطفل الذي ترأسه الأميرة الجليلة لالة مريم في مجال تعزيز آلية التكفل النفسي بالصدمة النفسية لدى الأطفال، وتنظم الوزارة عددا من البرامج في هذا الصدد.

على مستوى الوقاية، هناك مشروع كذلك سياسة أسرية تأخذ بعين الاعتبار المصلحة الفضلى للطفل، وكذلك فضاءات للأسرة التي تراعي تطوير خدمات التربية الوالدية الإيجابية وتطوير خدمات الوساطة الأسرية، وقد

مع الفاعلين الترابيين في مجال حماية الطفولة بدعم من اليونسيف. ويضع هذا البرنامج الوطني التنفيذي الثاني حقوق الطفل ومصالحته الفضلى في قلب العمل الحكومي لحماية الطفولة، استنادا على التوجيهات الملكية السامية والمقتضيات الدستورية، وكذا وقفا على التوصيات الصادرة عن لجنة حقوق الطفل عقب فحص التقريرين الثالث والرابع بشأن أعمال اتفاقية حقوق الطفل، وخصوصا التوصيات المتعلقة بتنفيذ السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة.

وتعتمد هيكل البرنامج الوطني التنفيذي الثاني للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة على خمسة أهداف استراتيجية هي مع إعطاء أهمية بالغة لبعد الوقاية نظرا لأهميتها في تخفيض كلفة الحماية وتفاذي كل أشكال العنف والتمييز ضد الأطفال، الحماية من خلال توسيع عرض الخدمات لتحقيق العدالة المجالية والحرص على إعطاء دفعة جديدة للجدوة مع ابتكار جيل جديد من الخدمات يأخذ بعين الاعتبار كل مراحل الطفولة.

التنمية الذاتية والترفيه، وذلك لتحرير طاقات الطفولة في حاجة إلى الحماية والتحضير إلى مرحلة ما بعد 18 سنة.

وفي إطار تتبع تنفيذ هذا البرنامج الوطني، تم إعداد الحصيلة المرحلية للبرنامج الوطني لسنتي 2023-2024 وكذا تحديد أولويات العمل للمرحلة 2025-2026.

وفيما يلي أهم ملامح حصيلة تنزيل مقتضيات البرنامج التنفيذي الثاني للسياسة المندمجة حسب البرامج التالية:

بالنسبة للأطفال في وضعية شارع، (وهنا أفتح قوسا لأصح تسمية يتداولها المجتمع المغربي وهي أطفال الشوارع، هم أطفال في وضعية شارع، فليس للشوارع أبناء ولا أطفال)، التي تستفيد من منظومة خدمات القرب التي تستهدف الوقاية والإدماج والمواكبة في إطار التنزيل الترابي للسياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة عبر الأجهزة الترابية لحماية الطفولة ومختلف هياكل القرب التي تحدثها الوزارة.

وقد تم في هذا الإطار، إحداث الأجهزة الترابية المندمجة لحماية الطفولة بالأقاليم التي تهدف إلى توفير خدمات ملائمة في مجال حماية الطفولة ضد مختلف أشكال العنف، بما فيهم الأطفال في وضعية شارع، وذلك من خلال وضع إطار مؤسسي عمومي على مستوى الأقاليم.

وتحرص الوزارة على التواصل بخصوص هذه الأجهزة الترابية من خلال تنظيم لقاءات تواصلية وتكوينية جهوية لفائدة المتدخلين الرئيسيين في هذه الأجهزة.

وقد تم في هذا الإطار تفعيل الأجهزة الترابية عن طريق تعميم إحداث اللجان الإقليمية لحماية الطفولة بقرارات عاملية وصل عددها 82 لجنة.

إعداد البروتوكول الترابي للتكفل بالأطفال في وضعية هشاشة بتنسيق مع رئاسة النيابة العامة بهدف توحيد عمل كافة المتدخلين في مجال الطفولة وتعزيز

المناسبة على تطوير منظومات شراكة مع جمعيات المجتمع المدني، وكما تعرفو فيها ساهموا في تطوير الممارسة المغربية بخصوص مختلف المواضيع التي كتبهم حماية الطفولة.

وأيضاً ندعوكم إلى استحضار حقوق الأطفال في النصوص التشريعية التي يتم إعدادها، وخاصة ترسيخ مبدأ المصلحة الفضلى للطفل في مشروع إصلاح مدونة الأسرة، كما نشيد بالمكنسبات الجهورية التي حملتها المسطرة الجنائية المعروضة على البرلمان، وخاصة رفع سن الرشد الجنائي إلى 18 سنة، والمساطر الخاصة المطبقة على الأحداث. وشكراً جزيلاً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة الرئيسة.

الكلمة لفريق الأصالة والمعاصرة، السي لحسن آيت اصحاح.

المستشار السيد لحسن آيت اصحاح:

شكراً السيد الرئيس المحترم.

السيدة الوزيرة المحترمة،

تجسد السياسة المندمجة لحماية الطفولة ووعي بلادنا بأهمية النهوض بأوضاع الطفولة باعتبارها دعامة أساسية لبناء مغرب الغد، وكذلك للوفاء التام بكافة الالتزامات الدولية التي قطعتها بلادنا على نفسها في مجال الطفولة.

وكما لا يخفى عليكم، السيدة الوزيرة، فإن الطفولة تحظى بمكانة مركزية في المنظومة التشريعية والمؤسسية ببلادنا، حيث يشكل الدستور المغربي سنة 2011، مرجعية سامية في هذا الإطار، لاسيما في الفصل 32 منه.

وفي هذا السياق، ثمن عالياً مصادفة الحكومة مؤخراً على مشروع القانون الذي يتعلق بإحداث الوكالة الوطنية لحماية الطفولة وبمراكز حماية الطفولة التابعة لها والذي قدمه السيد وزير العدل المحترم، حيث يندرج هذا المشروع الهام في إطار ما تحظى به الطفولة من أهمية كبرى في المنظومة التشريعية والمؤسسية الوطنية، حيث يوليها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله رعاية خاصة في مختلف الأوراش والإصلاحات الكبرى التي تعرفها بلادنا، بما يحقق الحماية الناجعة للأطفال ويضمن كافة حقوقهم الإنسانية.

السيدة الوزيرة المحترمة،

كما تعلمون أقر الدستور بحقوق الأطفال في الحماية من الإهمال وسوء المعاملة والاستغلال وكل أشكال العنف، كما خص جلالته الملك حفظه الله ونصره الأطفال برعاية وعناية ملكية سامية.

ورغم جهود الحكومة في هذا المجال، إلا أن الواقع اليوم لا يزال عنيد ويبين أن فئات واسعة من أطفالنا، خصوصاً في المناطق القروية والهامشية، لا تزال تواجه أشكالاً متعددة من الهشاشة، مثل اشتغال الأطفال والإهمال والأسري والعنف والهدر المدرسي والاعتداء الجنسي والتشرد بالشوارع،

انطلقت الدورات الأولى لهذه البرامج التي ستكون في مصلحة الأطفال في بلدنا.

شكراً لكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً جزيلاً للسيدة الوزيرة.

أعطي الكلمة لفريق التجمع الوطني للأحرار السيدة الرئيسة، السيدة جلييلة المرسلية. تفضلوا.

المستشارة السيدة جلييلة مرسلية:

شكراً السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

فالحقيقة ما نتحاشى أننا نذكر بالأهمية ديال الطفل والأهمية ديال الطفولة فالمجتمعات كافة وخصوصاً في المجتمع المغربي، وإيلا كان شي مجتمع يعني كنتيسو الصحة ديال المجتمع فهي من الطفولة ديالو ومن الأوجه التي كنتلقاو فيها والحالة التي نتلقاو فيها الطفولة ديالو.

بالفعل، كايين طفولة التي هي في وضعية يعني ما فيماش، وضعية سلمية ما عندهاش إكراهات كبيرة، وكايين أيضاً الطفولة التي في وضعية هشّة، ربما هاذ الفئة هي التي تهتمو بها احنا أكثر، على اعتبار أن الأطفال التي هما كيتواجدو فواحد البيئة سلمية، يعني هاذوك عندهم يعني كيتشوفو لهم التعليم وتتشوفو لهم الصحة ديالهم إلى آخره.

ولكن كايين التي تيزيد هما هاذ الأطفال التي تيكونو في واحد الوضعية صعبة أو لا وضعية هشاشة، واليوم الحمد لله ببلادنا احنا نتذكر هاذ الشيء لأن عطينا انطلاقاً من الدستور والرعاية السامية لصاحب الجلالة أهمية كبيرة للطفولة والحماية ديالها، إيلا كانت حماية قانونية أو اجتماعية.

وهاذ الأهمية التي تتعبر عليها الحكومة من خلال السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة، ولكن احنا أيضاً كتركرو فهاذ المحطة على مناقشة البرنامج الوطني التنفيذي الثاني، التي تكلمت عليه السيدة الوزيرة، والتي كيسعى إلى تفعيل توجهات البرنامج الحكومي والقدرة على تسريع الانجاز لأن اليوم كايين تحدي زمني حاضر بشدة في هاذ الموضوع، لأنه موضوع حساس.

ومن طبيعة الحال هاذي تتبقى واحد الفرصة لمناقشة المنجزات التي حققتها الحكومة في المحاور الكبرى لهذا البرنامج، خصوصاً فيما يتعلق بتجويد المنظومة المؤسسية المرتبطة بحماية الطفولة، وهي فرصة لنا كبرلمان لتشجيع التوجه الحكومي بإحداث الوكالة الوطنية لحماية الطفولة التي هي كانت مطلب الذي طال انتظاره، لأنه تيجاوبنا على الإشكالية ديال التعدد ديال المتدخلين. وكنتستغلو أيضاً هاذ الفرصة لتوجيه تحية خاصة لكافة الجمعيات والفعاليات المدنية التي تتشغل فهاذ الحقل وكنتشوا الوزارة ديالكم بهاذ

وغيرها من أشكال الهشاشة.

والملاحظ أيضا، السيدة الوزيرة المحترمة، هو أن آليات احتضان الأطفال ضحايا التشرد والعنف وغيرها ضعيفة جدا، ولا تتوفر على الوسائل والإمكانات الكافية، كما أن آليات التبليغ والحماية، سواء تعلق الأمر بالخطوط الهاتفية أو خلايا التكفل تعاني من محدودية الموارد البشرية والمادية، وغيرها في تنسيق الفعال بين المتدخلين.

لذلك، السيدة الوزيرة، ندعو إلى ضرورة تسريع وثيرة إرساء أجهزة متكاملة لحماية الطفولة على المستوى الترابي، كما ورد في توصية السياسة المندمجة مع ضمان تمويل مستدام لها، وتوفير الكفاءات المؤهلة والتنسيق مع مصالح وزارة التربية الوطنية والصحة والعدل والأمن والمجمع المدني بهذا الخصوص.

كما نؤكد على ضرورة إشراك الأسرة والمدرسة والإعلام في جهود التحسيس والتوعية، لأن حماية الطفل تبدأ من محيطه الأسري والتربوي، قبل أن تكون مسؤولية مؤسساتية وقانونية. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

قبل أن نستمر في الجلسة وبطلب من أحد المستشارين سنتوقف تفضل السي عبد اللطيف الآن.

المستشار السيد عبد اللطيف الأنصاري:

أيضا نزولا عند مقتضى المادة 163 من القانون الداخلي كنطلبو منكم رفع الجلسة لمدة 10 دقائق لأداء صلاة العصر إن شاء الله. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن لا أرى مانعا في ذلك مادام أنه المادة 163 من النظام الداخلي تتيح ذلك.

نرفع الجلسة لمدة عشر (10) دقائق.

(رفع الجلسة لأداء صلاة العصر)

(استئناف أشغال الجلسة بعد مرور ثمان وعشرون دقيقة)

السيد رئيس الجلسة:

إذن، نواصل التعقيب على جواب السيدة الوزيرة. الكلمة لفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، السي الخلول محمد حرمة.

المستشار السيد الخلول محمد حرمة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزيرة،

نعتز بالعبارة الخاصة التي يوليها جلالته الملك نصره لأوضاع الطفولة وحمايتها ببلادنا منذ اعتلائه عرش أسلافه المعتمدين، وحرصه الدائم على النهوض بوضعية الأسرة المغربية وتوفير أسباب تماسكها باعتبارها الخلية الأساسية للمجتمع.

السيدة الوزيرة،

رغم الجهود الكبيرة التي بذلتها وزارتم في مجال حماية الطفولة ورغم الخطوات المهمة التي قطعتها بلادنا للنهوض بأوضاع الطفولة، إلا أن ذلك غير كافي وأن هناك الكثير مما يجب تحقيقه والمزيد من الأشواط التي مازال يتعين علينا قطعها.

السيدة الوزيرة،

وفي هذا الإطار، فإن عددا كبيرا من الأطفال لازال عرضة للعديد من المظاهر السلبية ومظاهر العنف والاستغلال الفظيعة، وأن بعض الممارسات الضارة بهم لازالت منتشرة، وأن التحقيق الفعلي لحقوق الطفل مازال مثار قلق وانشغال، خاصة في ظل التطور الكبير للتكنولوجيات ووسائل الاتصال الحديثة التي قد تشكل خطرا على الأطفال، إذ ما أسيء استعمالها، حيث تجعلهم عرضة لمختلف الاستغلال.

لذلك نرى، إضافة لحماية الأطفال من أخطار شبكات التواصل الاجتماعي ضمن أهداف السياسة العمومية المندمجة لحماية الطفولة أصبحت ضرورة ملحة.

وأمام هذ الوضع الصعب، فإننا في فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، ندعو إلى اعتماد سياسة اجتماعية وأسرية عمادها تعزيز صمود الأسرة، المكان الطبيعي للطفل والذرع الواقي له، ودعم أفرادها على دمج الاجتماعي والتمكين الاقتصادي لهم.

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا جزيلًا.

الكلمة للسيدة الوزيرة للرد على التعقيبات.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السادة المستشارين المحترمين.

إذن، فهناك الوقت القليل المتبقي بغيت غير نتفاعل مع التعقيبات ديال السادة المستشارين.

احنا كنعبرو بأن المكان الطبيعي كما جاء على لسان السادة المستشارين هو الأسرة، لذلك قمنا بإعداد سياسة أسرية اجتماعية لأول مرة في المغرب،

بالنسبة لوضعية دمج وكالة التنمية الاجتماعية والتعاون الوطني، بالفعل سنة 2023 كانت قامت وزارة الاقتصاد والمالية بواحد الدراسة تقييمية معمقة بهدف **الوقوف** على واقع هاذ المؤسسات الثلاث اللي ذكرتو السيد المستشار المحترم، وقياس الأثر ديالها المجتمعي ومدى إسهامها في تعزيز التنمية الاجتماعية. وهاذ الدراسة شملت هاذ المؤسسات الثلاث، وخلصت إلى الدور المهم للمؤسسات الثلاث، وكانت من بين المقترحات ومن بين التوصيات، هو دمج هذه المؤسسات الثلاث، ولكن احنا حاليا بالنسبة لدمج هاذ المؤسسات، وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة، ككتشوف بأن الاختصاصات ديال هاذ كل مؤسسة على حدة، يعني مبدئيا راه ككتقوم بالدور ديالها بناء على واحد، يعني أدوارها مختلفة، وترى أن الاختصاصات والمهام الموكولة للمؤسستي وكالة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التعاون الوطني، تجعلها فاعلين مؤسستيين في منظومة العمل الاجتماعي وفي تنزيل سياسة الحكومة في المجال الاجتماعي.

التعاون الوطني مثلا، ككتلاحظو بأنه عندو واحد الدور محوري في التدخلات ذات الطابع الاجتماعي عن قرب عبر شبكة من المراكز والمؤسسات في ربوع التراب الوطني، تبلغ حوالي 4070 مركزا، 40% منها في العالم القروي، وذلك عبر الاستثمار في مجال المساعدة الاجتماعية بمختلف أصنافها، أو كذلك من خلال برامج المساعدة الاجتماعية على الإدماج في المحيط الاجتماعي والاقتصادي، ويستفيد من خدماتها ما يزيد عن مليون و270 ألف مستفيدا ومستفيدة سنويا، ينتمون إلى مختلف الفئات المستهدفة.

لذلك، فإن التعاون الوطني يعتبر فاعلا مرجعيا في مجال معالجة الأوضاع الاجتماعية والإقصاء عن قرب.

بالنسبة لوكالة التنمية الاجتماعية، عندها دور آخر، اللي هي آلية مؤسسية رائدة في مجال تدبير المشاريع والبرامج التنموية، تواكب الوكالة الجماعات الترابية ومبادرات التنمية المحلية عبر آلية الدعم وتقوية قدرات العاملين في مجال الرعاية الاجتماعية.

الآن المؤسسة، وبالفعل اللي خلق هاذ المسألة ديال الدمج كذلك، هو أنه وكالة التنمية الاجتماعية كانت متوقفة عن عقد اجتماعات المجلس الإداري، وبالتالي فرما البعض اعتبر أنها ما بقاتش كايبة.

الآن بفضل التفهم ديال السيد رئيس الحكومة، استطعنا أننا نعقدو المجلس الإداري وطلقنا (l'appel à candidature) بالنسبة للمدير، لأن كانت بقات بدون مدير لمدة تزيد عن سنتين.

هاذ المؤسسة هي شريك استراتيجي للسلطات العمومية والترابية، وهي فاعل كذلك لتنزيل السياسات العمومية في المجال الاجتماعي.

المؤسستين بيجوج منخرطتين فالوقت الراهن في تنفيذ وتنزيل السياسات العمومية والبرامج التي تدخل ضمن اختصاصاتها في ظروف جد عادية، ولا

عندنا واحد السياسة أسرية كنتعطي واحد الأهمية بالغة للأسرة. ومن بين التدابير الحد التدريجي من التكفل المؤسسي بالأطفال، وجعل الأسرة الدرع الواقي كما قال السيد المستشار المحترم.

كذلك، هناك تدابير تتعلق بتعزيز مرافقة الوالدين من أجل الحفاظ على مصلحة الطفل، سواء داخل الأسرة أو خارجها.

الأولويات عندنا حاليا في مجال سياسة الطفولة هو تعزيز التنسيق بين قطاعي، حيث كنعرفو بأن كايين هناك عدد كبير من المتدخلين، وكنتحاولو أننا نعززو التنسيق بين القطاعات.

طبعاً، ما غفلناش كذلك على أنه نحن في حاجة لمنظومة شاملة اللي كنعتمد كذلك، بالإضافة إلى المقاربة الوقائية إلى المقاربة الحقوقية، وبالتالي نسهر حاليا على العمل من أجل إرساء برامج لتعزيز ثقافة حقوق الطفل، حقوق الإنسان بشكل عام ونشر ثقافة حقوق الطفل بشكل خاص.

شكرا جزيلاً.

إضافة أخيرة حول تطوير منظومة الشراكة، بالفعل احنا ككتطلقو سنويا طلبات العروض في مجال الطفولة، ويعني جميع الجمعيات الفاعلة اللي كنجي الجمعيات الفاعلة في هذا المجال هي مرحب بها من أجل التعجيل بتفعيل المقتضيات ديال السياسة الأسرية الاجتماعية.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

السؤال الخامس موضوعه "وضعية دمج وكالة التنمية الاجتماعية ومؤسسة التعاون الوطني ومكتب تنمية التعاون".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال.

تفضلوا السيد المستشار المحترم.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

سؤالنا يتمحور حول وضعية وكالة التنمية الاجتماعية في ضوء مشروع إدماجها مع مؤسسات أخرى؟

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد المستشار المحترم.

قلتم - كين خبرات وعندهم تجربة فالميدان، وصعيب باش اليوم نخليوهم فحالة القلق، لا بد من الطمأنة دياهم، لا بد من التحفيز دياهم بعدة وسائل باش يساهمو فالأعمال دياهم بجدية وتكون فعلا عندكم واحد الذراع اجتاعي قوي لتنفيذ السياسات الاجتاعية.

شكرا السيدة الوزيرة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

نمر للسؤال السادس موضوعه "التمكين الاقتصادي للنساء".

الكلمة لأحد السادة المستشارين من فريق الاتحاد المغربي للشغل لتقديم السؤال.

الأستاذة زهرة محسين تفضلوا.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

السيدة الوزيرة، نسألکم عن تحقيق التمكين الاقتصادي للنساء أي إجراءات للحكومة؟

السيد رئيس الجلسة:

الكلمة للسيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة المستشارة المحترمة ومن خلالكم لفريقيكم.

بالنسبة للتمكين الاقتصادي للنساء، في إطار العناية الملكية السامية بقضايا النساء والفتيات وتعزيز إدماجهن في مسلسل التنمية ببلادنا، اعتمدت الحكومة عدة إجراءات من خلال البرنامج الحكومي 2021/2026، لأجل ضمان التمكين الاقتصادي للنساء ورفع معدل نشاطهن.

وفي هذا السياق، عملت وزارة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة من جهتها على إعداد وتنفيذ برنامج التمكين الاقتصادي والريادة الذي يندرج ضمن المحور الاستراتيجي الأول للخطة الحكومية للمساواة 2023/2026، حيث يمثّل هدفه العام في تقوية التمكين والمشاركة الاقتصادية للنساء ورفع من معدل النشاط والمساهمة في النمو.

هنا سأفصح قوس كذلك، هنا النساء يساهمن في النمو ولكن بطريقة غير مرئية، مع الأسف معدل النشاط كيين غير ما هو محتسب فالنتاج الداخلي الخام، والتنمية المستدامة والتاسك الاجتاعي للبلاد وتشجيعهن على الابتكار وزيادة الأعمال.

بد ما تقولو بأن أولا، بالإضافة للتواجد ديالها بالنسبة للتعاون الوطني اللي موجودة على المستوى الترابي الأصغر ولا بالنسبة لوكالات التنمية الاجتماعية اللي موجودة على المستوى الجهوي، فيها خبرات من مستوى عالي يعني سنوات وهي كترآكم تجربة فهاذ المجال، وبالتالي فالدور ديالها غادي يكون هكا، أنهم يشتغلو جنبنا إلى جنب. شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة للسيد محمد حنين، من فريق التجمع الوطني للأحرار في إطار التعقيب.

المستشار السيد محمد حنين:

شكرا السيدة الوزيرة على هاذ الجواب المطمئن للعاملين في المؤسسات معا وللشركاء ديال هاذ المؤسساتين.

الخلاصة اللي استنتجتها شخصيا، هو أنه انتوما ماشي مع الدمج ديال المؤسساتين، وهذا شيء يطمئن جميع الفئات العاملة اللي كانت تتعيش واحد القلق على مدى سنوات منذ الإعلان عن هاذ المشروع هذا في 2021/2020.

لأنه لا أحد يفهم لماذا تم تجميد المجلس الإداري، وانتوما تكلمتو عليه، إلا بعد تعيينكم فهاذ الوزارة والمبادرة دياكم الحميدة اللي استحسنتها جميع من أجل إعطاء حياة جديدة واعتبار جديد لهاذ المجلس الإداري.

كذلك، لا أحد يفهم لماذا تم إلغاء ميزانية الاستثمار، خاصة بالنسبة لووكالة التنمية الاجتماعية، المؤسسة ديال التعاون الوطني هي في وضع مرجح أكثر من وكالة التنمية الاجتماعية.

كذلك، لا أحد كان يفهم لماذا تم تديير الوكالة ديال التنمية الاجتماعية بالخصوص فقط بمدير بالنيابة على مدى ثلاث سنوات أو أربع سنوات.

وكذلك لا أحد يفهم لماذا تراكم الديون ديال هاذ المؤسسة ولا حتى مؤسسة التعاون الوطني على مدى سنوات، خاصة بالنسبة للديون ديال الشركاء وديال الموردين، حتى أنه واحد العدد ديال الشركات وواحد العدد ديال الموردين راهم فالقضاء اليوم.

لذلك، السيدة الوزيرة، نحن نتمن هاذ المقاربة اللي مشيتي فيها بغينا تقوية الاستقلالية الإدارية والمالية ديال المؤسساتين معا.

كذلك، بغينا الدعم المالي وتمكين هاتين المؤسساتين من الوسائل المالية باش يقومو بالأدوار دياهم، خاصة ونحن في شعار ديال الدولة الاجتماعية، وهاذو ذراعين أساسيتين للتنمية الاجتماعية وما يمكنش تتخلوا عليهم بهاذ السهولة، خاصة وأنا مازال ما حققناش الأهداف اللي من أجلها تم إحداث المؤسساتين معا.

كذلك، لا بد من الاهتمام بالأطر العاملة في هتين المؤسساتين - وهي كما

تطمئن، ولا بد ما نستعرضو، من واجبنا أننا نستعرضوها باش نوقفو عندها. أولا كنعقلوا انخفاض ديال ولوج النساء لسوق الشغل، أقل من 20%، وهو النسبة القليلة كين في المنطقة، كذلك 70% من هاذ النساء اللي كيشتغلو ولا كيشتغلو في وضع هش، كين اللامساواة بين الأجور في مجموعة ديال القطاعات بأقل من 25% بين النساء والرجال، في مجموعة من القطاعات، كالقطاع الفلاحي والزراعي، في قطاع المناولة، حتى في الإغاش الوطني داخل القطاع العام، كين واحد المجموعة ديال المآسي اللي بالفعل نتخرجو ملي تشوفوها.

كين كذلك، السيدة الوزيرة، ملي تنزيديو تشوفو هاذ الوضع هذا، كين مظاهر اللي مكطأناش اليوم، لأنها ما اعطاتش أو لا هاذ الإجراءات كلها ما اعطاتش آثار اجتماعية على النساء المغربيات اللاتي يستحقن أكثر، وأنت تتعرفي السيدة الوزيرة هاذ الشيء.

أولا، ارتفاع معدلات الأمية لازال في صفوف النساء، كين الهدر المدرسي، كين الهدر الجامعي، واسمحي لي، السيدة الوزيرة، غنقول لكم وغنقول للسادة المستشارين والحضور الكريم اللي كين هنا أنه كين الهدر الشغلي، الهدر الشغلي وكنعنو به النساء اللي كيونو كيشتغلو ملي كيونو عندهم مولود جديد كيشيو من الخدمة، إعطاء الحياة لمولود جديد ليس جريمة، السيدة الوزيرة، وهادي تصريح ديال السيد وزير الصناعة والتجارة أنه كين النسبة ديال 25 و38% كينغادرو النساء العمل ديالهم، علاش؟ بسبب المسؤولية الأسرية ديالهم السيدة الوزيرة.

كذلك، حدث ولا حرج بالنسبة لنسبة النساء في مناصب القرار هي جد قليلة.

السيدة الوزيرة،

هاذ الشيء كنعادو نطرحو السؤال، أين يمكن الخلل؟ كيف يمكن مراجعة هذا الوضع؟ ما هي آليات تتبع وتقييم البرامج والسياسات العمومية ذات الصلة؟

في هاذ الإطار، السيدة، إيماننا منا كنعرفو الدور ديالكم وكنعرفو إيماننا بالقضية النسائية، وبالتالي كنعطالو منكم وكنلتمسو منكم ولو أن الوقت لا يسعكم أن تكون البصمة ديالكم، السيدة الوزيرة، ماشي فقط في وزارتم ولكن في جميع القطاعات، في جميع الوزارات، في وزارة الشغل، في وزارة التنمية، جميع الوزارات تكون البصمة ديالكم باش تكون بشكل عرضاني باش نأمنو للمرأة التمكين الاقتصادي، لأنه جزء من العدالة الاجتماعية والكرامة الاجتماعية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

إذن السؤال السابع كذلك موضوعه "التمكين الاقتصادي للمرأة القروية

هاذ البرنامج يستهدف 36.000 امرأة بمعدل 3000 امرأة عن كل جهة، وخصصت له ميزانية تقدر بـ 386 مليون، ساهمت فيها الوزارة بمبلغ 159 مليون درهم يعني كين شركاء ترابيين وأساسا الجهات.

لتحسيس قابلية التشغيل هناك فيه دعم التنظيم المهني للنساء؛

تقوية مؤهلات النساء وتحسين كفاءتهن؛

توفير المواكبة القبلية والبعديّة للنساء المستفيدات.

وفي إطار تتبع حصيلة برنامج التمكين الاقتصادي والريادة إلى غاية 30 أبريل 2025، تمت مواكبة أزيد من 13.000 امرأة استفادت من عدة تكوينات تمهم المهارات الذاتية لإدارة المشاريع والثقافة المقاولاتية وكيفية إنشاء تعاونية وتنمية التسيير المقاولاتي وتدريب المشاريع والحجائب القانونية.

تم تمويل أكثر من 320 مشروعا للنساء في وضعية إعاقة، تم الانتقاء النهائي لـ 48 حاضنة اجتماعية لمواكبة النساء المستفيدات على مستوى 6 جهات وإرساء حاضنات اجتماعيات مرجعية في 6 جهات، وكذلك إنشاء 107 فضاء استقبلت سنة 2024 ما يقرب من 89.400 حالة في وضعية صعبة، وكلها في إطار التمكين الاقتصادي.

هناك أيضا تقوية فرص عمل النساء من خلال مؤسسة التعاون الوطني عبر برامج التكويني التأهيلي.

مؤسسة التعاون الوطني عندها واحد المراكز اللي فيهم التكوين، والآن كنعشغلو على أنه إعادة توجيه أنشطة هاذ المراكز باش ما تبقاش غير في الأنشطة التقليدية اللي مرتبطة بالنساء، ولكن الافتتاح كذلك على مهن جديدة اللي كانت حكرها على الرجال.

وكذلك، هناك عندهنا منصة التكوين عن بعد التي توفر مجموعة من مهارات شخصية تشمل عدد من الجوانب المتعلقة بالمجال الاقتصادي بشكل عام.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة زهرة محسين:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيدة الوزيرة المحترمة على جوابكم، والذي وأنا أستمع إليه استحضرت مسارات نسائية، مسارات نضالية، والتي كان في مقدمتها الاتحاد المغربي للشغل لتمكين النساء، لأن تمكين النساء هو من كرامة النساء ومن كرامة المجتمع، وهو كذلك له دور مهم في التنمية، كيفنا جا في معرض الجواب ديالكم.

أنه، السيدة الوزيرة، بالفعل الحكومة، أنها حطات واحد الهدف ديال 30% من ولوج النساء للشغل، إلا للأسف كين واحد الخلل ولا كين واحد المعادلة اللي هي صعبة، كين واحد المجموعة، ذكرنو واحد المجموعة ديال الإجراءات، لكن للأسف كنعقلوا واحد المجموعة ديال المؤشرات التي لا

18% منهن في العالم القروي، حيث وصل عدد المستفيدات ما يناهز 226.000 امرأة.

كذلك، دعم إحداث تعاونيات نسائية، فتم إحداث 35 تعاونية منها بالعالم القروي، تم إحداث 82 تعاونية منها 35 تعاونية بالعالم القروي، أي بنسبة 43% من مجموع التعاونيات، وذلك لفائدة 857 مستفيدة من مراكز التربية والتكوين التابعة لمؤسسة التعاون الوطني.

دائماً برسم سنة 2024 في إطار برامج ومشاريع صندوق دعم الحماية الاجتماعية والتماكك الاجتماعي، تمت المصادقة على 1097 مشروعاً مدراً للدخل بمبلغ 49 مليون و392 ألف درهم فائدة أشخاص في وضعية إعاقة، منها 203 مشروعاً بالعالم القروي استفادت منه 346 امرأة في وضعية إعاقة.

شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً السيدة الوزيرة.

الكلمة لكم السيدة المستشارة المحترمة.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

فالحقيقة، الجواب ديا لكم ربما كيتقاطع كثير مع السؤال اللي طرحت الزميلة حول يعني التمكين الاقتصادي للمرأة، ولكن احنا لحينا داخل حزب التجمع الوطني للأحرار، على المرأة القروية، لأن كنعبرو بأن المرأة القروية، المرأة فالعالم القروي كنعيش واحد الظروف صعبة وعندها هشاشة أكثر.

فالتمكين الاقتصادي للمرأة القروية يعد ركيزة أساسية لإرساء قيم المساواة بين الرجال والنساء اللي كناخذو بها فبلادنا، وكأمنو بها احنا على الأقل كنساء، وكذلك لتعزيز أدوار مكانة المرأة القروية ضمن النسيج الاقتصادي والاجتماعي، احنا كنعرفو المرأة الفالبادية كتخدم الأسرة ديالها، كتخدم مع أولادها، وهاد المجهود للأسف ما عندهاش شي حاجة كتمشي لها مباشرة، وهاد المجهود للأسف كما قلتم، ما هواش، يعني لا شئ، يعني ما داخلش، لا يحسب فالنسيج الداخلي الخام.

إذن، فهاد الإطار كنعترضو بكل ارتياح يعني كين مجهود من قبل الحكومة، كايته تدابير اللي همت بالأساس التمكين الاقتصادي لتسهيل ولوجها إلى سوق الشغل وتطوير قدراتها المقاولاتية، تعزيز مهاراتها، حيث كان لها واحد الأثر مباشر، ولكن أنا كنعقول محدود، لأنه ما كانش معمم، علاش؟ أنا مثلاً كنعرفو كايته عندنا المبادرة الوطنية للتنمية البشرية هادي دائمة، هادي مستمرة، وهي مبادرة حكيمة، ولكن احنا درنا "تمكين" ودرنا "فرصة"،

الكلمة لأحد المستشارين من فريق التجمع الوطني للأحرار لتقديم السؤال"، الاستاذة فاطمة الحساني.

المستشارة السيدة فاطمة الحساني:

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

عن التمكين الاقتصادي للمرأة بالعالم القروي، نسألكم؟ شكراً.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة لكم السيدة الوزيرة للإجابة على السؤال.

السيدة وزيرة التضامن والإدماج الاجتماعي والأسرة:

شكراً السيد الرئيس.

شكراً السيدة المستشارة ومن خلالك لفريقكم المحترم.

إذن بالنسبة للتمكين الاقتصادي للنساء في العالم القروي، اعتمدت الحكومة من خلال البرنامج الحكومي 26/21 عدة إجراءات، منها البرنامج اللي تحدثت عليه قبل قليل والتي كيتعلق بالتمكين الاقتصادي للنساء، وطبعاً هاد البرنامج كنعتمدو منو حتى النساء القرويات، ويتمثل الهدف العام ديا ليو في تقوية التمكين والمشاركة الاقتصادية للنساء، بما فيهن القرويات والرفع من معدل النشاط.

بخصوص تنزيل البرنامج، ما نعاودش يعني المعلومات اللي قلتها قبل، ولكن يمكن نقول بأنه وصل عدد النساء والفتيات القرويات المستفيدات من البرنامج 4246 مستفيدة، خصصت له ميزانية تقدر بـ 159 مليون درهم، لتحسين قابلية هاد النساء في التشغيل.

طبعاً، هناك تمكين المرأة والفتاة كذلك عن طريق إحداث وتدبير فضاءات متعددة الاختصاصات، والتي من ضمنها تقديم سلة من خدمات التكافل والتأهيل والمساعدة على التمكين الاقتصادي والاجتماعي من خلال إنشاء 107 ديال الفضاءات، من ضمنها 8 فضاءات في العالم القروي، في الحقيقة هي نسبة ضئيلة هي 7.47%، ولكن حيث كايين التركيز السكاني موجود في المدن أكثر، وبالتالي فطريقة طبيعية أنه يكونو هاد المجمعات أقل في العالم القروي.

واستقبلت سنة 2024 ما يقرب من 89.400 حالة في وضعية صعبة وصل عددهن في العالم القروي 6.246، أي بنسبة 6.9%، تقوية فرص عمل النساء من خلال مؤسسة التعاون الوطني عبر برامج التكوين التأهيلي، من خلال خدمات 1734 مركزاً وفضاء وصل عددها بالعالم القروي إلى 538، أي بنسبة 31%، هادي مراكز العدد ديالها في العالم القروي 31%، استقبلت سنة 2024 ما يزيد عن 125.750 امرأة وفتاة في وضعية صعبة،

لذلك، ولا شك أيضا كنتمنى تعاطوا إيجابيا مع هاذ المقترح، لأن كنعرفو النفس ديالك النضالي النسائي من دون شك أنه تمشي تعطينا واحد الدعم، وحنايا سنتعاون في هذا المجال.
شكرا.

السيدة رئيسة الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.

انتهى الوقت.

إذن نشكر السيدة الوزيرة على مساهمتها القيمة معنا.

وبهذا نكون قد استوفينا جدول أعمال جلسة الأسئلة الشفوية.

رفعت الجلسة.

وكانت أنا عندي يعني كنت اشتغلت على (surtout) فالتمكين، لأن كانو استافدو منها النساء البسطاء، كنعمل حوينتة صغيرة، كنعمل الخبز، كنعمل هذا.

ولكن للأسف من بعد جات الدورة الثانية، الثاني ما مشاش فهاذ الاتجاه، مشى لواحد التكوين، مشى خلقو ديرو (e-mail)، ديرو هذا، الناس كلها ضاعت، يعني من بعد ما بقااش عندي (une visibilité)، كنعطي ذيك 3 دالمليون، 4 دالمليون لذيك المرأة كنعمل تببيع الخبز، تببيع، دارو شي حاجة مشاريع، أكيد أنها حسات بها، اعطات عندها واحد المردودية، غير شي حاجة غير (l'argent de poche) إيلابغينا نقولو والمرأة.

إذن، هاذ الجهود المتواصلة والجهود الاستثنائية اللي كتبذلها الحكومة، ما يمكنك شي واحد يتنكرها، لكن هاذ التمكين الاقتصادي مازال كيصطدم بمعيقات اجتماعية ومجالية ونفسية خاصة بالمرأة، كتأثر سلبا على تسريع وتيرة التمكين الاقتصادي للمرأة في العالم القروي.

فالمرأة بالوسط القروي لا تزال تعاني من نقص في التعليم، كين الأمية مرتفعة فالوسط ديالها، الهشاشة، الهدر المدرسي، تحجيم دورها الاقتصادي، احنا كيا قلنا اليوم، هي كنساهم بواحد القسط كبير، خصوصا فالعالم القروي، كنعتمد برا وكنعتمد لناحل، ولكن هذا لا يثن هاذ الدور، هذا خصنا نثمنو مما يؤثر سلبا على استفادتها من بعض الفرص الاقتصادية المتاحة بالعالم القروي.

كما أنها تعاني من نقص فالأنشطة المدرة للدخل، اللي اليوم خصنا ندير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو فرصة مناسبة اليوم، ومخرجات المناظرة كانت جد مهمة، لأن قال أن الطموح هو 50 يعني 50 ألف منصب شغل، يعني هذا، لأن اليوم ماشي هو اقتصاد الهشاشة، ولكن اقتصاد ممكن أنه يعطينا ويطور الاقتصاد ديالنا.

إذن، ما كيترتب عنه تبعات اقتصادية مباشرة، هاذ الشي كلو كينعكس سلبا على منسوب أداء الاقتصاد ديالنا الوطني، لأن دابا بدون أن ننسى العناء الكبير الذي كنعملو المرأة القروية، كايبة انعكاسات، لأن العالم القروي مازال يعاني من إكراهات، رغم الجهود اللي كنعزلوها، يعني داخل الجماعات الترابية، كين واحد الجهود كبير من أجل توفير الماء، الطرق، ولكن هاذ الجهود هذا كيزيد يعرقل لها الجهود ديالها من أجل الاستفادة.

إذن، نطالبيكم، السيدة الوزيرة، بالاستغلال، خصوصا وأنكم الوزارة، قطاع والمرأة، كيشكل واحد الخيز كبير من الاهتمام ديالكم، أن نشغلو على دعم القطاع التعاوني النسائي، دعم المقاولات النسائية، تحسين ولوج المرأة للتمويل.

ولنا كما قلت فالمخرجات ديال المناظرة يعني المناظرة حول الاقتصاد الاجتماعي والتضامني يعني عندنا واحد المجال كبير أننا نشغلو عليه.